الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي

تحت عنوان :

دور اختبارات الضغط في مواجهة المخاطر البنكية

دراسة مقارنة بين بنك (BADR) عام وبنك خاص (مصرف السلام)

من إعداد الطالبين :

- يونس بوعصيدة عبد النور عثمان
- لجرب ياسمين

تحت اشراف :

أ.د جباري عبد الوهاب

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	غلاب فاتح		محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
2	جباري عبد الوهتب		محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
3	كثير عيسى		محمد بوضياف المسيلة	عضو مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

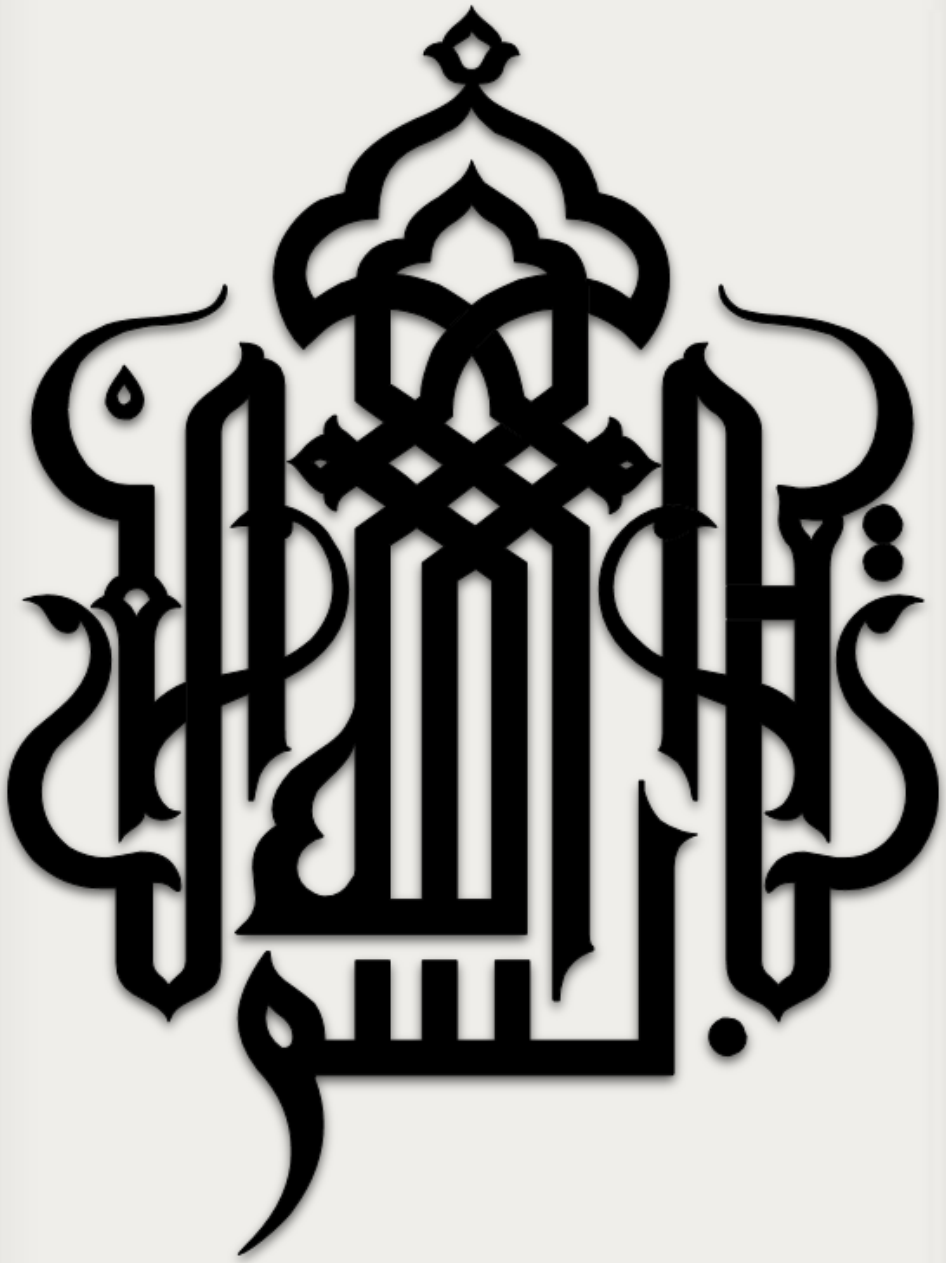

شكر وتقدير

لك الله عز وجل نسجد خاشعين، شاكرين فظلك على إتمام هذا الجهد المتواضع، فشكرا لله شكر الحامدين، وحمدا لله حمد الشاكرين مقدمين آيات الحب والتقدير والوفاء والعرفان بالجميل لكل من تعلمنا على يديه.

ولا يملك الباحث في هذا المقام، إلا ان يقدم بخالص شكره وتقديره لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة قسم المالية والمحاسبة واخص بالشكر الأستاذ القدير "جباري عبد الوهاب" لما قدمه لنا من جهد ملموس في عمل هذا البحث.

والى كل أساتذة قسم المحاسبة والمالية

كما لا يفوتني ان أوجه بالشكر الجزيل الى كل من اعانني على اخراج هذه الدراسة.

والى كل من حواهم قلبي ونسيهم قلمي.

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمن:﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾سورة الإسراء:الآية 24.

أبي الغالي منبع الأمان والكرم والعطاء، وأمي الحبيبة مصدر الحب والحنان،

رزقني الله برهما ورضاهما عني وحفظهما الله بحفظه الجميل وأطال وبارك في

أعمارهما ومتعهما الله بالإيمان وطاعة الرحمن وألبسهما ثوب الصحة والعافية

والسعادة، يا رب.

الى اللآلئ المضيئة والوجوه البريئة أصحاب النفوس الابية

من الاهل والأصدقاء والمخلصين في كل موقع من هذه الحياة .

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
شكروعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ-د
الفصل الاول : الاطار النظري لادارة المخاطر البنكية واختبارات الضغط	
تمهيد	04
المبحث الاول: اساسيات حول ادارة المخاطر البنكية.	05
المطلب الاول: نشأة ومفهوم ادارة المخاطر البنكية.	05
المطلب الثاني: أهمية واهداف ادارة المخاطر البنكية.	07
المطلب الثالث : مراحل واساليب ادارة المخاطر البنكية .	08
المبحث الثاني مدخل لاختبارات الضغط	13
المطلب الاول : نشأة إختبارات الضغط ومفهومها.	13
المطلب الثاني: أهمية وأهداف اختبارات الضغط.	15
المطلب الثالث : انواع واليات عمل اختبارات الضغط ونماذج تشكيل السيناريوهات.	16
خلاصة الفصل.	21
الفصل الثاني : اختبارات الضغط ودورها في ادارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين بنك عمومي (BADR) وبنك خاص (بنك السلام)	
تمهيد	23
المبحث الاول: لمحة عن النظام البنكي في الجزائر	24
المطلب الاول :نشأة النظام البنكي في الجزائر	24
المطلب الثاني : المخاطر التي تواجه النظام البنكي في الجزائر	25
المطلب الثالث : استخدام اختبارات الظغط في ادارة المخاطر البنكية في الجزائر	31
المبحث الثاني :مقارنة استخدام اختبارات الضغط في النضام البنكي العام والخاص .	33
المطلب الاول: اختبارات الضغط في النظام البنكي العام دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	33
المطلب الثاني : اختبارات اضغط في النظام البنكي الخاص دراسة حالة بنك السلام	38
المطلب الثالث : اوجه التشابه والاختلاف بين اختبارات الضغط في بنك BADR مصرف السلام	48
خلاصة	50
الخاتمة	52
قائمة المصادروالمراجع	56

فهرس الجداول	
العنوان	**الصفحة**
الجدول رقم 01 انسبة المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة خلال السنوات	40
الجدول رقم 02 فرضيات الاختبار مقابل نسبة كل فرضية	41
الجدول رقم 03 اثر الضروف الاقتصادية على ارتفاع نسبة الديون المتعثرة	41
جدول رقم (04) الموجودات المرجحة بحيب اوزانها	46
جدول رقم (05) جودة الموجودات	47
جدول رقم (06) الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 01	49
جدول رقم (07) اشكال التمويل بع صدمة الائتمان	49
الجدول رقم (08) الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 02	50
الجدول رقم 09 أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 02	50

فهرس الاشكال	
العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01 مناهج تشكيل السيناريو	23
الشكل 02 مراحل نتخاذ القرارات المختلفة الخاصة باجراء اختبارات الضغط	24
الشكل رقم 03 الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال	40
الشكل رقم 04 الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر- المسيلة -	43

مقدمة

مقدمة:

يعتبر القطاع البنكي الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو ودعم مختلف القطاعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، نظرا للدور الحيوي الهام الذي يلعبه.

ومنه تحتل البنوك التجارية منذ نشوءها إلى يومنا هذا مكانة عظيمة واهتماما أوسع في الحياة الاقتصادية، ويرجع الفضل في ذلك إلى اعتبارها وسيطا ماليا بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز من خلال تقديمها لمختلف الخدمات من قبول للودائع ومنح للقروض بغية تلبية كافة احتياجاتهم، ولا يقتصر ذلك على كونها وسيطا فقد بل تتعداه إلى قيامها بعمليات التجارة الخارجية والتحويلات عن بعد إضافة إلى المقاصة وعمليات الصرف، وتتنوع هذه الوظائف تبعا لأوجه استخداماتها، وعليه فالبنوك التجارية تسعى دوما لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وخلق موازانات جديدة في الاقتصاد.

حيث تعتبر عملية الاقراض من أهم الوظائف الأساسية بالنسبة للبنوك التجارية نظرا لمساهمتها الكبيرة في تحقيق أهدافها وزيادة مواردها، الأمر الذي جعل مختلف الأعوان الاقتصاديون يدركون مدى أهمية القروض في مختلف المجالات، مما استلزم على البنوك وضع قواعد وإجراءات وأسس صارمة قبل قيامها بأي عملية اقراض، من خلال اعتمادها على مختلف المعايير والنماذج المتفق عليها من قبل المختصين في القطاع المالي هدفا منها لضمان تحقيق الأمان وعدم الوقوع في مخاطر عدم التسديد.

وعلى الرغم من ان مختلف العمليات البنكية تتم وفق لسياسات واجراءات إلى أنها تبقى محفوفة بجميع المخاطر سواء مالية كانت أو وظيفية، الموضوع الذي أصبح يشكل عائقا كبيرة على عاتق المنظومة البنكية، رغما أن المخاطرة ليست بالموضوع الجديد الى انها تزداد شيئا فشيئا بزيادة المنافسة، والاسباب التي أدت اليها تتنوع وتختلف باختلاف زمان ومكان الوقوع فيها، مما دفع ذلك مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى استحداث استراتيجيات وانظمة فعالة تواكب التطورات التي يشهدها العالم ومن بين هذه الاستراتيجبات نجد اختبارات الضغط كاسلوب تنبؤ لتبين كيفية تسيير المخاطر البنكية المتعلقة بالقروض والاوراق المالية وطرق التقليل منها والتحكم فيها قبل الوقوع في الفشل مستقبلا، هذا ما يجعل من البنوك ايجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب.

وعليه قمنا بطرح الاشكالية التالية:

- **ما هو دور اختبارات الضغط في ادارة المخاطر المالية للبنوك ؟**

وللإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بطرح عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- ماهي أهم القواعد التي تقوم عليها عملية اختبارات الضغط ؟
- ماهي أهم الوسائل المستعملة لمواجهة المخاطر في البنوك التجارية ؟

- هل يلزم تصميم صدمات ائتمانية لاستخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان؟

فرضيات البحث:

من خلال الاشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- تلعب اختبارات الضغط دورا في مواجهة الاخطار البنكية المستقبلية.

الفرضيات الفرعية:

- تساهم اختبارات الضغط في تقليل نسبة الفشل المالي في البنوك.
- يلزم تصميم صدمات ائتمانية لاستخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان.
- يكمن استخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان في إدارة مخاطر البنوك االخاصة .

أهمية البحث:

تتمحور أهمية البحث فيما يلي:

- ✓ أهمية استراتيجيات البنوك التجارية والمكانة التي تحتلها في الاقتصاد.
- ✓ تعلق موضوع المخاطرة بالقطاع البنكي.
- ✓ معرفة كل ما يحيط بعملية تسيير المخاطر وكيفية منح القروض.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نختصرها فيما يلي:

- ✓ التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.
- ✓ التعرف على أهم الاجراءات و الأسس كأحد الأساليب المتبعة في عملية منح القروض.
- ✓ معرفة دور اختبارات الضغط في تسيير المخاطر البنكية.
- ✓ تحليل ومعرفة كيفية إدارة المخاطر بالنسبة للبنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة.

أسباب اختيار الموضوع:

تبرز مبررات اختيار البحث فيما يلي:

- الرغبة في دراسة الموضوع نظريا وتطبيقيا.
- القيمة العلمية للبحث.
- توافق الموضوع محل الدراسة مع التخصص مالية وبنوك.

المنهج المعتمد:

للإجابة على الاشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدنا المزج بين منهجين:

- المنهج الوصفي: تم استخدامه في الجانب النظري
- الاسلوب التحليلي : تم استخدامه في الفصل التطبيقي

حدود البحث:

- الحدود الزمنية: من منتصف شهر فيفري 2024 الى غاية نهاية أفريل 2024
- الحدود المكانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة و بنك السلام فرع المسيلة
- الحدود الموضوعية: دور اختبارات الضغط في ادارة المخاطر للبنوك التجارية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية والاطلاع على الوثائق في البنك وذلك لمبدأ السرية بالبنك.
- صعوبة ايجاد المراجع بسبب قلة الدراسات السابقة.
- عدم حصولنا على ملاحق كافية تدعم بحثنا.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة خضراوي نعيمة**، بعنوان "**إدارة المخاطر البنكية دراسة** – مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل،2008-2009، توصلت إلى النتائج التالية:

- إن المخاطر لصيقة بالعمل البنكي دون استثناء، أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.
- إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها.
- إن لجنة بازل دعمت البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات.

2. **دراسة كتفي خيرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير بعنوان "**دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر البنكية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف-، توصلت إلى النتائج التالية:

- يعد وجود الحوكمة البنكية أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي فعال يعمل على تحسين إدارة البنك بشكل عام وإدارة المخاطر بشكل خاص.
- كجزء من الإيطار العام للحوكمة، فإن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف عن إدارة المخاطر بالبنك.
- حوكمة البنوك أصبحت أداة مهمة لتحسين أداء البنوك بالإضافة إلى مساهمتها في تطوير النظام المالي والاقتصادي ككل فمن خلالها يتم ضمان نزاهة المعاملات المالية.

خطة البحث:

لمعالجة هذا الموضوع والاحاطة بمختلف جوانبه، وتحليل أبعاده والاجابة على الاشكالية تناولنا جانبين أساسيين:

جانب نظري يضم فصل بعنوان مدخل لادارة المخاطر البنكية واختبارات الضغط .

وآخر **تطبيقي** متمثل في دراسة حالة مقارنة بين بنكين عام وخاص وعلى هذا الأساس اعتمدنا الخطة الآتية:

الفصل الأول: يعتبر مدخلا للدراسة تحت عنوان " **الاطار النظري لادارة المخاطر البنكية واختبارات الضغط** "، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يضم مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، والمبحث الثاني تم تخصيصه للمخاطر البنكية، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه ادارة المخاطر واختبارات الضغط.

الفصل الثاني: تحت عنوان " اختبارات الضغط ودورها في ادارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين بنك عمومي (BADR) وبنك خاص (مصرف السلام) "، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يشمل مختلف الأساسيات المتعلقة ب. النظام البنكي في الجزائر من تعريف ونشأة ، أما المبحث الثاني فقد خصص لأهم الفروقات بين استخدام اختبارات الضغط في النظام البنكي العام والخاص .

الفصل الأول

الاطار النظري لإدارة المخاطر البنكية

تمهيد:

يعتبر القطاع البنكي الركيزة الأساسية في النظم الاقتصادية والمالية، نظرا للأىمية التي يكتسبها من خلال دوره الهام في تقوية الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويرتبط مدى نجاحه وتحقيق فعالية ادائه مع قدرته على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية المحيطة به.

ونظرا لازدياد المخاطر التي تتعرض ليا البنوك، أصبح الاهتمام بها كبير من طرف السلطات الرقابية الوطنية، وأيضا استحوذ علىاهتمام المؤسسات المالية الدولية، خصوصا لجنة بازل للرقابة البنكية لتطوير إدارة المخاطر في البنوك ، لذا فانه من الملاحظ ان معظم الوثائق التي اصدرتها لجنة بازل للرقابة البنكية تتعلق بادارة المخاطر البنكية ، واسس ومحاور الرقابة المتعلقة بكيفية ادارة هذه المخاطر بطرق سليمة بهدف التقليص من أثارها السلبية والتي تؤدي الى ازمات بنكية ، ولهذا نجد في البنوك ادارة خاصة لدراسة مختلف الاخطار البنكية والتحكم سواءا في الحاضر او المستقبل.

المبحث الاول: اساسيات حول ادارة المخاطر البنكية

يشهد القطاع البنكي في جميع أنحاء العالم عدة تطورات جعلته معرضا للمخاطر التي تؤثر على صحة وسلامة النظام البنكي من جهة، والنظام المالي من جهة أخرى، وهذا ما يستوجب التصدي لهذه المخاطر بوضع إدارة فعالة للمخاطر البنكية.

المطلب الاول: نشأة ومفهوم ادارة المخاطر البنكية

أولا: نشأة ادارة المخاطر البنكية

أدت العديد من العوامل الاقتصادية والمؤسساتية الى نشأة ادارة متخصصة بمعالجة الازمات المالية في البنوك ومن هذه العوامل والازمات نذكر ما يلي:

1. **الأزمات المالية السابقة:** شهدت الساحة البنكية عدة أزمات مالية عبر التاريخ، مثل أزمة العشرينيات وأزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات، وأزمة التوجيه في السبعينيات. تلك الأزمات كان لها تأثير كبير في تطوير الفهم لضرورة إدارة المخاطر البنكية بشكل فعال.[1]

2. **تطور المنظمات الدولية والتشريعات المالية:** بدأت المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في وضع تشريعات ومعايير تنظيمية لقطاع البنوك، مما دفع البنوك إلى تحسين إدارة مخاطرها لتلبية هذه المتطلبات.

3. **تقدم التكنولوجيا والتحول الرقمي:** مع تطور التكنولوجيا، أصبحت البنوك تتعامل مع مخاطر جديدة تتعلق بالأمن الإلكتروني والاختراقات السيبرانية وسرقة البيانات، مما دفعها إلى تطوير استراتيجيات جديدة لإدارة هذه المخاطر.

4. **المنافسة العالمية:** مع زيادة المنافسة في قطاع البنوك، أصبح من الضروري على البنوك تطوير أساليب فعالة لإدارة المخاطر لتحقيق التنافسية وجذب العملاء والمساهمين.

5. **التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية:** يؤثر التغيرات في الاقتصاد والسياسة العالمية على البنوك ويزيد من تعقيدات البيئة التشريعية والتنظيمية التي يجب عليها مواجهتها وإدارتها.[2]

[1] اسامة عزمي سلام شقري ، نوري موسى إدارة المخاطر والتأمين ، دار الجامعة ، عمان، ط1، 2007، ص20.

[2] اسعد حميد العلي ، الادارة المالية ، الاسس العلمية والتطبيقية، دار وائل للنشر، الاردن ، ط1، 2001، ص205.

باختصار، نشأة إدارة المخاطر البنكية جاءت نتيجة تطور السوق المالية والمؤسسات البنكية والتحولات في البيئة التشريعية والتنظيمية، مما أدى إلى توجيه الاهتمام نحو تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر وضمان استمرارية الأعمال البنكية.

ثانيا: مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

إدارة المخاطر البنكية هي عملية تتعلق بتحديد وتقييم ومراقبة ومعالجة المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية. يشير المخاطر البنكية إلى أي تهديدات قد تؤثر على قدرة البنك على تحقيق أهدافه المالية وتلبية التزاماته تجاه العملاء والمساهمين والجهات الرقابية.[1]

ثالثا: انواع المخاطر البنكية:

1. **المخاطر التقليدية:** تتضمن المخاطر الائتمانية (عدم قدرة المقترض على سداد الديون)، والمخاطر التشغيلية (الخسائر الناجمة عن العمليات اليومية للبنك)، والمخاطر السوقية (تغيرات الأسعار والفائدة والعملات).

2. **المخاطر غير التقليدية:** تشمل المخاطر القانونية والتشريعية، والمخاطر البيئية والاجتماعية، والمخاطر التكنولوجية (مثل الاختراقات الإلكترونية وسرقة البيانات).

عملية إدارة المخاطر البنكية تتضمن عدة خطوات[2]:

1. **تحديد المخاطر:** يجب على البنك تحديد جميع المخاطر المحتملة التي قد تواجهها في أنشطته البنكية.

2. **تقييم المخاطر:** يتم تقييم كل مخاطرة من حيث التأثير المحتمل واحتمالية حدوثها، وذلك من خلال استخدام أدوات تقييم مثل تحليل السيناريوهات وتقييم التوزيعات الاحتمالية.

3. **المراقبة والتحكم:** يجب على البنك وضع إجراءات مراقبة لمتابعة المخاطر المحددة وتطبيق استراتيجيات التحكم للحد منها إلى مستويات مقبولة.

4. **التقارير والإفصاح:** يتعين على البنك تقديم تقارير منتظمة للجهات الرقابية والمساهمين والعملاء بشأن مخاطره البنكية وكيفية التعامل معها. (عبير فوزان العبادي)

[1] صادق الراشد الشمري، أدارة المصارف- الواقع والمتطلبات، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2009، ص189.

[2] نبيل حشاد ، دليلك الى ادارة المخاطر المصرفية ، اتحاد المصارف العربية ، لبنان ، 2005 ، ص22.

تهدف إدارة المخاطر البنكية إلى تحقيق توازن بين تحقيق الأرباح وحماية المصلحة المالية للبنك والمساهمين والعملاء.

المطلب الثاني: أهمية واهداف ادارة المخاطر البنكية

تبرز اهمية ادارة المخاطر البنكية من خلال مايلي :

- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم بناء عليها الخطة وسياسة العمل.
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية .
- معرفة مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها البنك ، تساعد في اتخاذ مختلف القرارات .
- التحوط ضد هذع المخاطر بما لا يؤثر على ربحية البنك .
- مساعدة البتك على احتساب معدل كفاية رأي المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل ، والذي سيضل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطر بأسلوب علمي.[1]

أهداف إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر البنكية فيما يلي[2]:

- إحكام المرتابة والسيطر على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بأصول البنك كالقروض، والمستندات والتسهيلات الائتمانية.

- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها، وتقويم إدارة البنك والعمليات التي تقوم بها يوميا.

- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة.

- حماية سمعة البنك بتوفير الثقة لدى المساهمين والمستثمرين وكل الأطراف الأخرى.

- تقليل القلق والتوتر الذي من شأنه معرفة التدابير المناسبة لأي ظرف معاكس.

- إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة البنك.

[1] فريد راغب النجار، ادارة الائتمان القروض المتعثرة، مؤسسة الشهاب الجامعية ، مصر ، 2000، ص32.

[2] نبيل حشاد ، دليلك الى ادارة المخاطر المصرفية ، مرجع سابق ، ص26.

- المساعدة على فهم الجوانب الايجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على البنك.

- الاقتصاد من الأهداف النوعية لإدارة المخاطر ويكون هنا الهدف هو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممك من المخاطر.

- تؤدي إلى استقرار التدفقات النقدية وهذا يعطي ميز للبنك عن منافسيه، إذ يجنبه تقلبات العوائد ويقلل من احتمال إخفاقها، كما تهدف إلى حماية المتعاملين أو المزائن الدائنون مما يزد اطمئنانهم إلى إمكانية البنك من سداد ديونه، والعملاء يستفيدون من استقرار أسعار منتجاتها.

المطلب الثالث : مراحل واساليب ادارة المخاطر البنكية

اولا: مراحل إدارة المخاطر البنكية:

تقوم إدارة المخاطر على اربع خطوات تتمثل في :

1- **تحديد المخاطر:**

من اجل ادارة المخاطر لابد بداية من تحديدها، وان كل منتج او خدمة يقدمها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر.

ان تحدبد المخاطر يجب ان تكون عملية مستمرة يجب فهمها على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

2- **قياس المخاطر:**

هي عبارة عن محاولة الحصول على بعض المقاييس لنتائج مستقيلية محتملة باستخدام النماذج المتاحة.

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطرحيث ان كل نوع من المخاطر يجب ان ينظر التيه بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه ، مدته واحتمالية حدوثه لهذه المخاطر ، وان القياس الصحيح هو الذي يتم في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة الى ادارة المخاطر.

3- ضبط المخاطر

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وبي ضبط المخاطر، حيث هناك ثلاث استراتيجيات لضبط المخاطر المهمة وهي:

- تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات.
- تقليل المخاطر.
- إلغاء هذه المخاطر(أثربا).

4- مراقبة المخاطر:

على البنوك ان تعمل على ايجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الاهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات.

ثانيا: اساليب واستراتيجيات ادارة المخاطر البنكية

ان قدرة البنوك على قياس وتسيير المخاطر تمثل احدى العوامل الاساسية لحسن ادارتها ونجاح سياسيتها، وعادة ما تتبع البنوك ثلاثة استراتيجيات اساسية لمواجهة المخاطر وهي:

1- **تجنب المخاطرة:** تتمثل هذه الاستراتيجية في التجنب الكلي لنوع من المخاطر، وبالتالي التخلي عن أداء بعض العمليات على سبيل المثال : البنك الذي يقوم بأداء نشاط أساسي من خلال تقديم قروض استهلاكية يممكن تحديد مجال مخاطرتع في المخاطر التجارية الناتجة عن هذه القروض (المخاطر الائتمانية) ، والقيام بتغطية المخاطر الاخرى (مخاطر اسعار الفائدة، مخاطر اشعار الصرف).[1]

كما قد تتخلى بعض البنوك عن كل تدخل على مستوى القطاع العقاري، ويمتنع البعض الآخر عن أداء العمميات على مستوى الأسواق المالية، لكن استخدام أسلوب تجنب المخاطر بشكل مكثف سيؤدي بالبنوك إلى فقداف الكثير من الفرص لتحقيق الأرباح .

[1] ناريمان بوشوارب، **رأس المال الممتازودوره في مواجهة المخاطر البنكية وفق بازل 3**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، ام البواقي ، الجزائر، 2015،ص35.

كما قد تقبل بعض النبنوك المخاطرة، لكن مع تثبيت حدود لها لا يمكن تجاوزها من طرفها، هذه الحدود قد تتمثل في: عدد العقود، قيمة الخيارات، أو مقدار رأس المال المستخدم لتغطية الخسائر القصوى ...الخ، والمثال على ذلك :أو أمر الايقاف الصادرة في البورصة والمحددة لحجم الخسائر، فعند وصول الخسائر إلى المستوى المحدد تتوقف العممية.[1]

إذا كانت الحدود موضوعة بطريقة سليمة، فإن البنك يستطيع مراقبة المخاطر لكن دون التخلص منها نهائيا، بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنك أن يتحمل تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة التخلي عن عملية ما من أجل احترام هذه الحدود.

2- **تقليل المخاطر :** أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية ولتقليل المخاطر، تقوم برصد سلوك القروض من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا، وتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم وبالتالي يجري تصميمها لذلك الغرض.

وتستعمل البنوك العديد من الأدوات نذكر منها:

- **سياسة التنويع :** عندما تظهر مشكلة الزيادة في عدد القروض التي تتصف بالمخاطر المالية، يمكن التغلب عليها من خلال التنويع، لذلك فإن البنوك لابد عليها من القيام بتنويع اتجاهات قروضها فلا تمنح معظمها إلى قطاع واحد دون القطاعات الأخرى، حيث تقوم بتنويع محفظة قروضها في القطاع الواحد على أكثر من مشروع حتى تتفادى المخاطر التي تترتب عن ذلك فإن تعرض قطاع إلى خسائر وأزمات مالية يعوضه آخر .

الضمانات: إن تقديم القروض من طرف البنك لابد أن تقابله ضمانات كافية لتعويض الأموال غير المسددة من قبل العميل، وبما أن للضمانات أهمية كبيرة في منح الائتمان فهي عبارة عن وسيلة أمان يحبذها البنك ويشترط وجودها عند منحه للائتمان، وتعتبر هذه الطريقة من أهم الإجراءات الوقائية لمواجهة المخاطر الائتمانية عند تعثر العميل والتقليل منها . الاستعلام البنكي : قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفق الشروط المتفق عليها، وذلك إما من خلال طلب إجراء مقابلة مع طالب الائتمان أو من مصادر البنك الداخلية أو مصادر خارجية، أو من خلال إجراء تحليل للقوائم المالية للسنوات السابقة للمؤسسات المالية طالبة الائتمان .

[1] هشام بحري، **تسيير رأس المال في البنك، دراسة حالة بنك القرض الفلاحي**، مذكرة ماجستير تخصص بنزك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة ، الجزائر، 2006، ص ص18،19.

- **تكوين المؤونات أو المخصصات** لمواجهة الخسائر الناتجة عن الديون الرديئة، حيث يتعين على البنوك أن تقوم بتصنيف أصولها نوعيا وفقا لمعيار محدد وتكوين حد معين من المخصصات لمقابلة الخسائر المحتملة.

- **الرقابة على المخاطر** وتكون إما رقابة داخلية تقوم على توفير نظام داخلي يسمح بإيجاد نظام مستقل لمراجعة الائتمان يحدد مدى كفاءة المسؤولين عن منح الائتمان ويحدد مدى جودة المحفظة، وأيضا كفاية المخصصات ومدى سلامة نظام التقييم الداخلي للعملاء، كما أن هذا النظام الداخلي يسمح بالإبلاغ عن نتائج المراجعة وأية استثناءات في منح الائتمان في الوقت المناسب،

أو رقابة خارجية يمارسها البنك المركزي على البنوك للتأكد من مدى التزامها بالقوانين والضوابط الرقابية والقواعد الاحترازية، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من التعرض للمخاطر البنكية

3- **نقل المخاطرة:** وتتم عملية نقل المخاطرة من خلال تحويلها إلى طرف آخر وذلك بإتباع أحد الأساليب التالية:

- **التأمين:** إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يتمثل في شركة التأمين مقابل أقساط، بذلك يتم نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة تقبل تحمل الخسارة، ويعتبر التأمين إحدى أهم الوسائل للتحوط من خطر عدم التسديد، حيث يلزم البنك متعامليه الاقتصاديين على التأمين حتى تتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر .

- **التوريق :** وهو تحويل أصول مالية غير سائلة كالقروض إلى أو راق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس وهي أو راق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين عن السداد من خلال التزامه العام للوفاء بالدين(1).

ويستخدم التوريق في التحوط ضد المخاطر خاصة مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية، ويمكن إبراز ذلك من خلال:[1]

- رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورتها عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى، مما يساعد على توسيع حجم أعمال المنشآت بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية.

[1] ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي : بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2012-2013، ص144.

تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية.

- رفع مقدرة البنك على التمويل من خلال رفع نسبة رأس المال بدليل أن التوريق يسمح بتحويل الديون إلى سندات.

- تقليل المخاطر الائتمانية للأصول من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.

- انحصار احتمالات تعرض المستثمرين لأخطار مالية.

- تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات وبطاقات الائتمان، كما أن الفائدة يمكن أن يوفر مناخا مناسبا للقيام بنشاط التوريق.

- التوريق أداة تساعد على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق لأنه يتطلب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض مما يوفر العديد من المعلومات في السوق لإنجاح عملية التمويل.

- **المشتقات المالية :** يمكن تعريف المشتقات بأنها عقود مالية تشتق من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد (مثل السندات والأسهم والنقد الأجنبي والذهب وغيره من السلع).

والتي تسمح بتحقيق مكاسب أو خسائر حسب أداء الأصل موضوع العقد، وهي تتعلق ببنود خارج الميزانية، ويتم التعامل بها من خلال الأسواق المنظمة وغير المنظمة، وهناك عدة أنواع من المشتقات المالية أبرزها عقود الخيار، العقود الآجلة وعقود المبادلة.[1]

إن الهدف من المشتقات هو التحوط ضد المخاطر عن طريق نقلها ، والتي تنشأ من عدم ثبات أسعار العديد من العناصر منها: أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم والسلع، وبذلك فهي وسيلة هامة اعتمدتها البنوك لإدارة مخاطر السيولة وتقلبات السوق لتحتل مكانة بارزة في الأسواق المالية.

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي ، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة حلب ، ص-ص: 92-93.

المبحث الثاني مدخل لاختبارات الضغط

المطلب الاول : نشأة إختبارات الضغط ومفهومها.

اولا: تعريف إختبار الضغط في البنوك:

في الحقيقة يمكن أن نجد عدة تعاريف لاختبار الضغط مكتوبة بأكثر من صيغة،ولكن جوهرها يكاد يكون واحدا، ومن هذه التعاريف ما يلي:

-يمثل إختبار الضغط مجموعة من التقنيات أو الأساليب التي تستخدم لتقييم حساسية محافظ البنوك الاستثمارية للتغيرات الرئيسة في البيئة الاقتصادية الكلية، أو لأحداث استثنائية لكنها ممكنة

-هو تحليل يتم إجراؤه في ظل تصورات محتملة لأوضاع اقتصادية غير جيدة والتي يتم تصميمها لاختبار فيما إذا كان لدى البنك رأسمال كاف لتحمل أثر التطورات السلبية[1].

-هو تقنية لإدارة المخاطر يقوم مدير المخاطر في ظلها باختبار أداء المحفظة الاستثمارية في ظل ظروف سوق تتضمن مخاطر عالية وارتباطات وثيقة بين الأسواق3.

-هو تقنية لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم الآثار المحتملة على الحالة المالية للبنك والمترتبة عن وقوع حدث معين أو التغير في مجموعة من المتغيرات المالية. والتركيز التقليدي لاختبار الضغط يتعلق بالظروف الاستثنائية ولكن المعقولة.

-هو مجموعة من التقنيات التي تساعد على تقييم حساسية النظام المالي لأحداث استثنائية ولكن معقولة الحدوث .وتقوم على تطبيق مجموعة من الصدمات والسيناريوهات على مجموعة من المؤسسات المالية، وذلك من أجل تحليل كل من الأثر الإجمالي وتوزع ذلك الأثر بين تلك المؤسسات.

ان التعاريف السابقة وإن اختلف أسلوب صياغتها إلا أنها جميعا تدور حول ذات المحور، فإختبارات الضغط تقيس آثار التغيرات المحتملة في الظروف الاقتصادية أو الأحداث الاستثنائية على محفظة البنك الاستثمارية،

وهي بطبيعة الحال تعطي تصورات لإدارة البنك عن احتمال الخسارة في المحفظة الاستثمارية البنكية والممولة أساسا من أموال المودعين -التي يمكن أن تترتب على الأوضاع السلبية المحتملة، وطالما أن رأس المال

[1] بن ربيع حنيفة ، بن زابة عبد المالك ، اختبارات التحمل كألية لادارة المخاطر المصرفية، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 09، ديسمبر 2014، ص72.

البنكي هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين، فيصبح بالإمكان تحديد حجم رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر المحتملة، ذلك من خلال مقارنة ما هو متاح مع ما هو متوقع، وبذلك يتم تحديد قدرة رأس المال الفعلي على امتصاص الصدمات التي من الممكن أن تترتب على هذه الأحداث أو الظروف الممكنة الحدوث.

بناءا على ما سبق فإنه بالإمكان تعريف إختبارات الضغط على أنها الإختبارات التي يتم تطبيقها على البيانات المالية للبنوك بهدف قياس الآثار الناجمة عن التغيرات الاستثنائية في الظروف الاقتصادية والمعقولة أو الممكنة الحدوث، على الملاءة المالية للبنوك، وذلك في ظل سيناريوهات متنوعة ترتبط بها إفتراضات محددة، الأمر الذي يساعد الإدارات البنكية على اتخاذ إجراءات استباقية لمواجهة النتائج السلبية المحتملة الحدوث. يقصد باختبارات الضغط استخدام البنك تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة الأثر على مدىكفاية رأس المال وعلى الربحية. تعتبر إختبارات الضغط من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك، خاصة بعد أن أكدت الأزمات التي شهدتها الأسواق أنه ليس كافيا أن تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية، نظرا لأنه في حالة التغيرات الفجائية في الأسواق (صدمات سوقية قوية)، فإن البنوك قد تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة للحالات التالية: [1]

- استجابة السوق بصورة مختلفة عن استجابته في حالة الظروف العادية.
- ظهور مخاطر تركزات جديدة من خلال ترابط غير متوقع في الأسواق المختلفة.
- تحركات سريعة في الأسعار وشح في السيولة داخل السوق.
- ضغط مفاجئ في الأوضاع الاقتصادية في البلدان والأقاليم المتأثرة بتلك الأزمات.
- الصعوبات التي عادة ما تواجهها البنوك في تغطية مراكزها خلال الأزمات

تعتبر اختبارات الضغط جزءا من ضوابط رقابة المخاطر العامة، وبالتالي يتعين على البنوك تضمين هذه الاختبارات عند استخدام نماذج قياس مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر البلدان، مخاطر الانكشافات الكبيرة والتركزات، مخاطر السيولة والمخاطر بصفة عامة

[1] أميرة بن مخلوف ، أليات الحوكمة لادارة المخاطر المصرفيةوتعزيزالاستقرار المالي – دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر – أطروحة دكتوراه غير منشورة، كليةالعلووم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي، الجزائر،2015،ص 65.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف اختبارات الضغط.

1- اهمية اختبارات الضغط

إن أهمية اختبار الضغط تأتي من كونه يوفر نوعين أساسين من المعلومات يتمثلان في مايلي:

✓المدى الذي يمكن أن تصل إليه الخسائر المحتملة والناجمة عن الحالات الكارثية.

✓السيناريوهات أو التصورات والأوضاع التي يمكن في ظلها أن تحدث هذه الخسائر.

إن هذين النوعين من المعلومات اللذين يوفرهما اختبار الضغط، يشكلان مدخلات إلى الأشخاص المعنيين باتخاذ القرارات في المؤسسات المالية، والتي تتعلق بسياسات التحوط وتحديد الحدود الائتمانية، ونسب تخصيص. توزيع الأصول في المحافظ الاستثمارية، وكفاية رأس المال، وسواها.

ويمكن تلخيص أهمية إختبار الضغط في النقاط التالية[1]:

-توفر إختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الإنكشافات المحتملة في أوضاع صعبة ، وبالتالي تمكين البنوك من التحوط جيدا لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير و إختيار الإستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر،وبصفة خاصة من حيث إعادة هيكلة مراكزها وتطوير خطط الطوارئ المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع.

-تمكن مجالس الإدارة و الإدارات العليا في البنوك من تحديد في ما إذا كانت مخاطر الإنكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك.

-تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الإفتراضات و البيانات التاريخية.

-تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة ، وذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية ، السيولة، ومدى كفاية رأس المال.

2- أهداف إجراء تطبيق اختبار الضغط في البنوك:

إن اختبار الضغط البنكي يهدف بشكل أساسي إلى ما يلي:

[1] بن حليمة هوارية ، واقع وافاق المؤسسة الصيرفية الجزائرية، مذكرة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم علوم التجارة وعلوم التسيير ، تخصص تسيير واقتصاد المؤسسة، جامعة تيارت، 2006.ص34.

-تقييم قدرة رأس المال البنكي على امتصاص خسائر كبيرة محتملة

-تحديد الخطوات التي يمكن للبنك أن يتخذها وذلك من أجل التقليل من حجم المخاطر التي يتعرض لها وحماية أو وقاية رأسماله.

–جعل المخاطر أكثر شفافية من خلال تقدير الخسائر المحتملة للمحفظة الاستثمارية والناجمة عن الظروف أو الحالات الشاذة أو غير الطبيعية التي تحدث في الأسواق.

4-يستخدم كأسلوب متمم للنماذج الداخلية والنظم الإدارية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية، وذلك لأغراض اتخاذ قرارات تحديد وتخصيص رأس المال.

المطلب الثالث : انواع واليات عمل اختبارات الضغط ونماذج تشكيل السيناريوهات.

من اهم الادوات التي يجب على البنك الاستعانة بها في إدارة المخاطر لديه وفقا لما جاء في مقررات بازل 02 هي اختبارات الضغط ويتم اجراء اختبارات الضغط لدى البنوك بهدف اقيينم اثر وقوع احداث تؤثر على مكانته الاقتصادية وقد تسبب له كواره متعلقة بالسوق لذلك يجب اخذ نتائج اختبارات الضغط بعين الاعتبار وبجدية عند إعداد البنك لتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال .

إن القيام بتطبيق اختبار الضغط على المحفظة الاستثمارية للبنك يتطلب اتخاذ مجموعة من القرارات المتتالية والمتسلسلة، فهو يبدأ بتوصيف وتحديد كل أنواع المخاطر التي يجب أخذها بعين الإعتبار، والنماذج المناسبة للاستخدام، وهنا يمكن التركيز إما على المخاطر الفردية كمخاطر الإئتمان مثلا أو مخاطر معدل الفائدة، أو على مخاطر متعددة في آن واحد بعدها يتم اتخاذ قرارات متعلقة بتحديد العوامل التي سيتم إدخالها في الإختبار، والتي يتبعها تحديد التصورات / السيناريوهات التي سيتم تطبيق الاختبار في ظلها، حيث إن اختبار الضغط يمكن أن يتضمن تقدير تأثير التغيرات في عامل خطر واحد (تحليل الحساسية)، أو الأثر الناجم عن تحركات متزامنة في مجموعة من عوامل الخطر (تحليل السيناريو)، إن التصورات / السيناريوهات يمكن أن تصمم بحيث تتضمن كل من التحركات أو التحولات في متغيرات السوق الفردية (كالأسعار)، والتغيرات في العلاقات الأساسية بين أسواق الأصل المختلفة (مثل الإرتباطات والتشتتات إن اختبار الضغط يمكن أن يتم بناء على سيناريوهات / تصورات تاريخية، وذلك من خلال توظيف واستخدام صدمات حدثت في الماضي، كما يمكن بناءا على سيناريوهات / تصورات افتراضية يتم تصميمها بحيث تأخذ في الحسبان تغيرات معقولة وممكنة في الظروف الاقتصادية والتي ليس لها سوابق تاريخية في الحدوث و لم

يسبق لها أن وقعت والشكل الموالي يبين مراحل اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بإجراء إختبار الضغط للمحفظة الإستثمارية البنكية.

إن وضع سيناريوهات أو تصورات بالإعتماد على البيانات التاريخية ربما يكون المدخل الأكثر إجراءا، وذلك انطلاقا من أن الأحداث وقعت فعلا، ومن الممكن أن تتكرر مرة ثانية وفي ظل هذا المدخل فإن نمط التغيرات في عوامل المخاطر السوقية والتي كانت مشاهدة خلال فترات تاريخية متنوعة، يتم تطبيقها على المحفظة الإستثمارية البنكية وذلك من أجل قياس المخاطر المحتملة التي من الممكن لهذه الأحداث أو الحالات أن تسبب بها مجددا.

ان السلبية المتعلقة بهذا المدخل هي لن عملية اعادة النظر للخلف، وبالتالي فإن هناك امكانية لان تتغير الروابط او الغصلات بين مكونات عوامل المخاطر المختلفة بمرور الوقت نتيجة التغيرات الحاصلة في الاسواق والبيء التنظيمية [1]

أنواع اختبارات الضغط

هناك مجموعة واسعة من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ولا يوجد إجماع على أفضل منهج لها، إلا أنه يمكن حصر أهم أنواعها بتقسيمها حسب تصنيفات معينة.

اولا: اختبارات الضغط حسب عدد المخاطر التي يتم اختبارها

تنقسم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حسب عدد المخاطر التي تخضع للاختبار إلى كل من تحليل الحساسية وتحليل السيناريو.

1-تحليل الحساسية :

يمكن أن تتضمن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تقدير تأثير التغير في خطر واحد أو ما يعرف بتحليل الحساسية، حيث يعزل تحليل الحساسية الأثر على المحفظة لتحركات أحد المخاطر، ويستخدم لقياس أثر التحركات في عوامل المخاطر - كل على حده- على الوضع المالي للبنك مثل: ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف، التغيرات في أسعار الأسهم...إلخ، وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا النوع من المخاطر) في هذه الاختبارات كما لا يتم الأخذ في الاعتبار العلاقات والتداخلات بين عوامل المخاطر المختلفة ،2وذلك بهدف تقييم مدى حساسية

[1] بن حليمة هوارية، مرجع سابق، ص37.

الوضع المالي لمتغير معين ومقارنته مع حساسية المتغيرات الأخرى لمعرفة العوامل ذات المخاطر المرتفعة والأكثر تأثيرا على الملاءة ومستوى السيولة للبنك.

يمكن أن تتخذ هذه الاختبارات عدة أشكال، يعتمد أحدها على أسوأ التحركات لكل عامل خطر خلال فترة تاريخية محددة، على سبيل المثال أسوأ تغيير لأسعار الفائدة أو أسعار الأسهم في السنوات العشر الماضية، يوفر هذا أقصى خسارة، لكن التركيبة غير واقعية للمخاطر - الفترات الزمنية لكل عامل خطر لا يجب أن تكون متزامنة – مما قد ينتج عنها خسائر كبيرة.

بدلا من ذلك تستخدم بعض البنوك مجموعة بيانات تاريخية على مدى فترة زمنية محددة لتحديد حركة عوامل الخطر التي كان من شأنها أن تؤدي إلى أكبر خسارة في محفظتها الحالية، على النقيض من الطريقة السابقة يقوم هذا المنهج على ارتباطات السوق الفعلية، ويتمثل الاختلاف في هذا المنهج في تحديد حركة أحد عوامل الخطر وتستمد التحركات في العوامل الأخرى باستخدام علاقات الارتباط التي لوحظت خلال الفترات العادية، مما يوفر تقييما أقل خسارة، ولكن هذا المنهج لا يأخذ في الاعتبار الانهيار المحتمل للعلاقات التاريخية بين عوامل الخطر عندما تتعرض الأسواق المالية للضغوطات

تحليل السيناريو

يعرف السيناريو على أنه مجموعة من الأحداث المتزامنة المحتملة التي قد تحدث، حيث يقيس تحليل السيناريو الآثار المترابطة للتحركات السلبية في عدد من المخاطر، ويحدد الافتراضات المناسبة للعناصر المختلفة لمخاطر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي يتم إدخالها في سيناريو معين، ويقدر الأثر الناتج على المركز المالي للبنك مثل الأثر على جودة الأصول، الربحية، ورأس المال، وتعمل هذه الاختبارات على تقييم أثر سيناريوهات احتمالية حدوثها قد تكون منخفضة ولكن أثرها على المركز المالي للبنك في حال حصولها يكون كبيرا، ويعتبر تحليل السيناريو أكثر قوة إذا استخدم بشكل صحيح وأكثر قيمة من تحليل الحساسية لأنه يمكن أن يعكس أثار حدوث الظروف السلبية المتزامنة..

يوجد هناك عدة أنواع لسيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي يمكن تطبيقها، وعلى كل بنك أن يقرر مدى ملاءمة هذه السيناريوهات مع خصائص المخاطر لديه، مع تطوير هذه السيناريوهات بما يتلاءم مع تلك المخاطر، والاخذ في الاعتبار الترابط فيما بين السيناريوهات المختلفة لتكوين تحليل سيناريو. حيث يمكن تصنيفها الى مناهج حسب كل تشكيلة كما نلاحظ في الشكل التالي :

الشكل رقم 01 مناهج تشكيل السيناريو

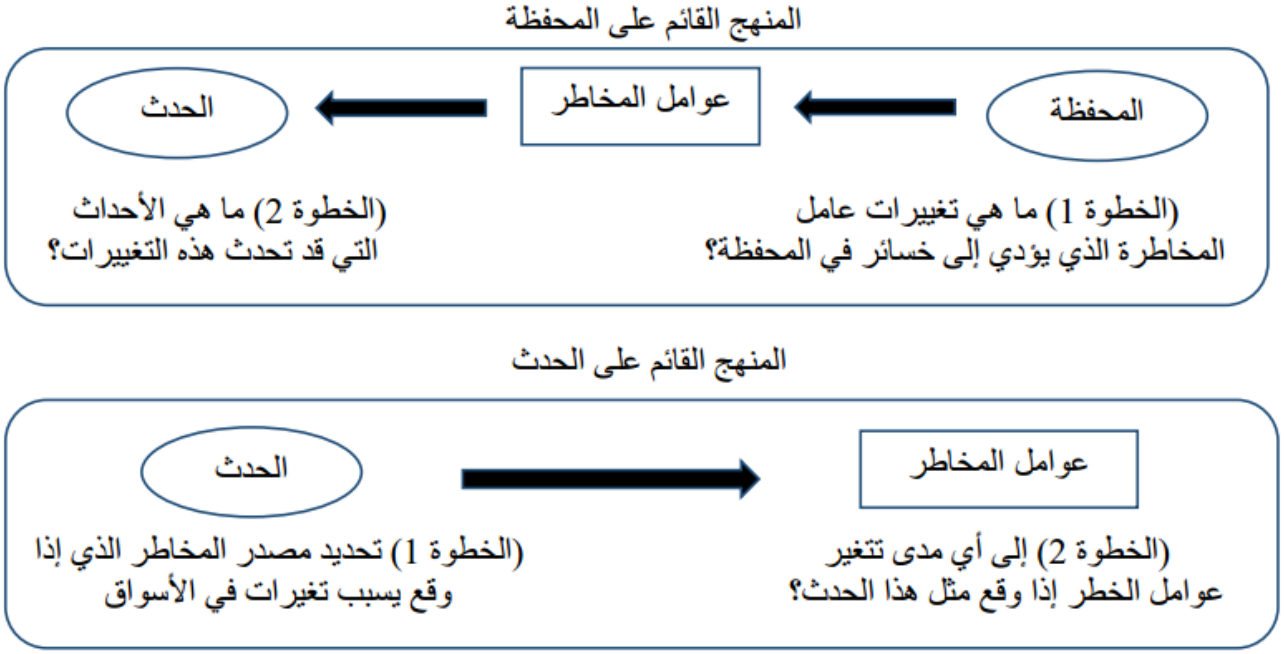

Source : stress testing at major financial institutions: survey result and practice, Op.cit, p:07

اختبارات القدرة على تحمل الضغوط العكسية Reverse Stress Test:

يحدد اختبار القدرة على تحمل الضغوط العكسي ما هي السيناريوهات التي تمثل تحدي لوجود البنك وبالتالي المخاطر غير المكتشفة والخفية، فتبدأ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط العكسية من معرفة نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط (مثل عدم الالتزام بالمتطلبات الرقابية لنسب رأس المال، أو أزمات السيولة) ومن ثم يتم التساؤل عن ماهية الأحداث التي يمكن أن تقود لهذه النتائج. تكمل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط العكسية الاتجاه الرئيسي الخاص باختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ويتم استخدامه كأداة لإدارة المخاطر في تحديد السيناريوهات التي يمكن أن تسبب اخفاق البنك في مجال عمله[1]..

في حين أنه قد يكون من الصعب تصور نموذج لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط العكسية إلا أنه أداة مفيدة لتحديد أنواع سيناريوهات الضغط التي يمكن استخدامها لأغراض اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المباشرة. هذا النوع من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط يمكن أن يكشف عن نقاط الضعف المخفية وعدم التناسق في استراتيجيات التحوط أو ردود الأفعال أخرى.

[1] 4المبادئ الإرشادية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية ، (IFSP-13) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كوالالمبور- ماليزيا، 2012،ص:87.

الشكل 02 مراحل نتخاذ القرارات المختلفة الخاصة باجراء اختبارات الضغط

المصدر : المبادئ الإرشادية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أن المصارف تتعرض لمجموعة من المخاطر التي تحدث نتيجة عدم التأكد، وتتمثل أهم هذه المخاطر في مخاطر الائتمان السيولة السوق التشغيلية القانونية، والتي تنجم عن كثرة وتنوع الأعمال المصرفية في وقتنا الحالي، ولذلك يعتبر موضوع إدارة المخاطر داخل المصرف أمر هام لمساعدة المصارف على معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها وهي من العوامل التي تساعدها على النجاح والإزدهار وتحقيق الأهداف بالرغم من ارتفاع العوامل المسببة لهذه المخاطر، إلا أن هناك بعض الأدوات والأساليب التي يمكن أن تستخدمها من أجل تسيير هذه المخاطر، ومن بين هذه الأدوات تجد اختبارات الضغط التي تستعمل لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسية في المصارف والمنظومة المصرفية ككل، حيث تستخدم داخل المصارف كجزء من إدارتها للمخاطر الخاصة بها، وتطبق من قبل السلطات الرقابية في إطار الرقابة التنظيمية للقطاع المصرفي.

ويمكن القول أن الدور الذي تلعبه إختبارات الضغط في إدارة المخاطر يأتي بشكل أساسي في المعلومات التي يوفرها عن مصادر المخاطر كافة المستويات الإدارية، وأيضًا تحديد ما إذا كان العائد المتأتي متناسب مع مستوى المخاطر، وفي جميع الحالات ستظل هناك تحديات تواجه كل أداة جديدة.

الفصل الثاني

اختبارات الضغط ودورها في ادارة المخاطر التي تواجه البنوك

تمهيد

تعتبر إختبارات القدرة على تحمل الضغط من أهم تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في البنوك والمتعلقة بقياس الخسائر الكارثية والخسائر القصوى، وتعتبر تقنية اختبار الضغط Stress» « Testingطريقة لقياس الخسائر التي تحدث نتيجة ظروف استثنائية لكنها معقولة الحدوث، وتعتبر تقنية اختبار الضغط مكونا سيا سا أ لأي عملية لإدارة المخاطر حيث أنها تسمح بتحليل القيم المتطرفة، ويركز اختبار الضغط على الأحداث التي تكون في ذيل التوزيع والتي تجعل المؤسسات أكثر إدراكا لما يمكن أن يحدث من صدمات كارثية .إن اختبار الضغط مصمم من أجل تقييم الأداء في ظل تحركات وتقلبات السوق الأقل تكرارا، ولكن الأكثر أهمية وهو يتيح الفرصة لمدير المخاطر لأن يحدد ما سينطوي عليه التعرض لسلسلة من المخاطر في ظل ظروف معينة،وإن تحليل الضغط يمكن أن يتضمن متغير واحد من المتغيرات أو أكثر، وذلك باستخدام تغيرات الأسعار التاريخية والأساسية، وذلك من أجل تقييم التأثير المحتمل لهذه التغيرات على الأدوات المالية والمحافظ الاستثمارية .إن التحركات الكبرى عادة ما تأخذ المشاركين في السوق على بصورة مفاجئة، ويمكن للأسواق أن تتحرك بشكل أكبر وأسرع مما قد يتوقعه المشاركون فيها. وهذه التحركات الكبرى يمكن أن تترافق بانهيار أو تعطل العلاقة الارتباطية النمطية القائمة في ظل ظروف السوق الطبيعية أو العادية

ويتضمن اختبار الضغط تحديد الحالات الممكنة أو التغيرات المستقبلية في الظروف الاقتصادية، والتي من الممكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على البنك، وتقييم قدرته على تحمل هذه التغيرات. إن تعريض البنك لاختبار الضغط يمكن أن يكون مفيدا جدا، ففي الحالة التي يظهر فيها اختبار الضغط نتائج غير مقبولة في صورة خسائر محتملة غير ممكنة المواجهة، فإنه يمكن صياغة الإستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذه التعرضات والمخاطر المحتملة، وبما يجنب البنك خسائر كارثية يمكن أن تؤدي لإلحاق أضرار كبيرة بمركزها المالي وربما تؤدي لانهيارها و على هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل سنتطرق إلى إختبارات القدرة على تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر وأهم مبادئها، و هذا من خلال المباحث التالية كالآتي: المبحث الاول: لمحة عن النظام البنكي الجزائري، المبحث الثاني : مقارنة استخدام اختبارات الضغط في النضام البنكي العام والخاص.

المبحث الاول: لمحة عن النظام البنكي الجزائري

يتمثل النظام البنكي الجزائري في نمط من التنظيم والذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها ، كما يسعى الى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية ، وتجدر الاشارة هنا الى ان مكونات الجهاز البنكي الجزائري تختلف عن الدول الاخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي بوجه عام ونوع التنظيم التي تعمل في ظله مختلف وحدات النظامالبنكي وعموما فان اي نظام بنكي لابد أن يشمل على البنك المركزي والبنوك بمختلف أنواعها بالاضافة الى المؤسسات المالية الأخرى

المطلب الاول :نشأة وتطورالنظام البنكي الجزائري

تعتبر العودة إلى النشأة الأولى للنظام البنكي خطوة ضرورية لمعرفتها جيدا ، ومن ثم المقارنة فيما بين مختلف الأنظمة بشكل دقيق ولأن البنك هو النواة الأولى لأي نظام فإننا سنعتمد إلى دراسته بشكل دقيق انطلاقا من نشأته الأولى ، ووصولا إلى ما هو عليه اليوم .

تمتد جذور العمليات البنكية إلى عهد بابل في القرن الرابع قبل الميلاد ، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العمولات ، حفظ الودائع ، منح القروض ، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) ، الذي يكتسب دخله من مبادلة العمولات سواء كانت محلية أو أجنبية ، أما الشكل الحالي للنقود ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في أوربا وخاصة في البندقية وجنوب برشلونة ، حيث قام التجار و المربين وصناع بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بالمقابل إصدار شهادات الإيداع اسمية ، وقامت المؤسسة تدريجيا بتحويل الودائع من حساب المودع إلى حساب المودع الآخر سداد للمعاملات التجارية ، وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة في حضور كل من الدائن و المدين [1] لم يكتنف الصيرفي بقبول الودائع فقط ، فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراض الغير نظير فوائد التي يحصلون عليها منهم وبعدها عملوا على استثمار الودائع التي لديهم بإقراضها للأفراد نظيرة فائدة ، وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة و لمننتهي عمليات الصيارفة عن هذا الحد ، فقد سمحوا لعملائهم بسحب أرصدة تتجاوز ودائعهم مما أدى في الآخر إلى إفلاس عدد من بيوت الصيارفة

نتيجة تعذر وفاء الدين ، وهو الشيء الذي أدى بالمفكرين في أواخر القرن السادس عشر ميلادي إلى المطابقة بإنشاء بيوت الصيارفة الحكومية ، تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

[1] بن حليمة هوارية ، واقع وافاق المؤسسة الصيرفية الجزائرية، مرجع سابق ،ص26.

وهكذا تطورت الممارسات المالية من الصرافة إلى الصيارفة ثم إلى البنك ، وأقدم بنك حمل هذا الاسم هو بنك برشلونة 1401م ، وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات ، وأقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1587م.

وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609م ، والذي أنشئ من أجل حسن التسيير و ضمان الودائع ، و ازدهرت أعمال الصيارفة في كل من اسبانيا برتغال ، إنجلترا وفرنسا ، نتيجة تدفق المعادن النفيسة عليها في القرنين 16م و 17م ، ومنذ القرن 18م زاد عدد البنوك في أوربا وزادت وظائف البنوك ، وبعد الثورة الصناعية (1) تنوعت أعمال الصناعية و التبادلات التجارية مما أدى إلى ظهور البنوك المتخصصة التي تقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل ، وهو ضروري لتكوين رأسمال ثابت ، كما أن توسع في أعمال هذه البنوك و الأثر الكبير لدورها في الاقتصاد الوطني والقومي استلزم إخضاع أعمال هذه البنوك للرقابة المركزة (رقابة الدولة (، مما استدعى تأسيس البنوك المركزية ، وفي أواخر القرن 19م ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت حركة تدخل البنوك بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة ، أما البنوك المتخصصة فقد تأخر ظهورها نسبيا ومن بينها بنك السويد 1668م ، إنجلترا 1694م ، فرنسا 1800م ، وكان نشاط هذه البنوك في بادئ الأمر يتمثل في إصدار النقود وتولي أعمال البنكية الحكومية جنبا إلى جنب ، مع الأعمال البنكية العادية ، وفي القرن 19م انفردت وحدها بإصدار النقود ، انجلترا 1932م ، فرنسا 1848م وهي تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان ، وفي القرن 20م استقرت وظيفتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير .[1]

وهكذا أنشئت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات واكبت نشوة الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية وإلى الرأسمالية الاحتكارية ، ويرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن البنكي وفي نشر لوائه في الحوض الأبيض المتوسط.

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه النظام البنكي الجزائري.

رغم ما ميز النظام البنكي من إصلاحات والتي لا يمكن انكار نتائجها لاسيما فيما يتعلق بتسيير وإدارة المخاطر الا أنه لابد من استمرار وتيرة الإصلاحات وذلك بالنظر للتحديات الكبيرة والمتنوعة التي مازالت تواجه النظام البنكي في الجزائر والتي تذكر أهمها في

أولا - ضعف كفاءة الموارد البشرية بالبنوك الجزائرية

ان التوظيف في البنوك بالنسبة للموظفين الجدد يعتمد على عنصر المحسوبية، أما بالنسبة للموظفين القدامي بالبنك فهم غالبا كبارا في السن بمعنى أنهم واصلوا مسيرتهم في هذه البنوك معتمدين على التسيير

[1] ابي نصر بن محمد السمرقندي الشروط وعلوم الصكوك ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، مصر ، 2017،ص56.

الإداري الروتيني وغير المتطور مع مهنة البنوك، فعلى الرغم من مجهودات الجامعة التي تعمل على تخرج دفعات بتكوين جيد ومؤهلين ليصبحوا إطارات في المستقبل، وإنشاء شركة تكوين بين البنوك غير أنها تبقى عاجزة عن توفير جميع الوسائل الضرورية لتلبية الحاجات الضخمة للبنوك في مجال التكوين التطبيقي وفي جميع الفروع والمدرسة العليا للبنوك التي تم تشغيلها منذ 1996 والقادرة على تكوين متخصصين ما بعد التدرج لا يتم اللجوء إليها إلا قليلا من قبل البنوك التي يبدو أنها تهمل الجانب النوعي لإطاراتها، حيث بقي مستوى التأطير محدودا نوعا ما من حيث التكوين.

وعليه لابد من الارتقاء بالعنصر البشري ورفع كفاءته، كما يجب تطوير امكانياته بما يتماشى ومستجدات الساحة البنكية بشكل دائم وذلك حتى يستطيع المساهمة حقيقة في تحسين أداء البنك الذي يعمل به، ومنه انجاح مشروع عصرنة النظام البنكي الجزائري.[1]

ثانيا - تركز هيكل السوق و انعدام المنافسة البنكية:

هناك عدد من المؤشرات التي يعتمد عليها لتحديد ووصف هيكل السوق البنكية والوقوف على مدى تركز أو تنوع هذه السوق، من بينها توزيع هيكل البنوك العاملة بحسب الملكية عامة خاصة)، (محلية أجنبية)، (تقليدية، إسلامية)، بالإضافة الى حصة كل منهما من إجمالي الودائع البنكية والقروض، ناهيك عن مؤشرات تقيس مستوى تركز هيكل السوق البنكية استنادا الى حصة أكبر ثلاثة أو خمسة أو عشرة بنوك عاملة في الدولة من حيث اجمالي الودائع أو الاروض.

ويتسم النظام البنكي الجزائري بارتفاع مستوى التركز البنكي، حيث تستحوذ البنوك العمومية على هيكل السوق البنكية سواءا من حيث الودائع أو الإقراض وهذا ما ساهم في انخفاض مستويات المنافسة، كما أثر سلبيا على مدى تطور الخدمات البنكية والمالية ومنه ارتفاع كلفة تقديم هذه الخدمات، علاوة عن ذلك فان هذه الأخيرة ستعمل على استبعاد جزء من المجتمع من الشمول المالي لاسيما وأنه قد تأكد أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التركز البنكي من جهة ومستويات المنافسة البنكية أو الشمول المالي من جهة أخرى.[2]

ثالثا - تراجع ثقة الأفراد بالمعاملات البنكية

ان التحدي الحقيقي الذي يطرح أمام البنوك في الجزائر لاسيما العمومية منها هو البحث عن كيفية استرجاع ثقة المواطنين بها، والتي تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بعد أزمة البنوك الخاصة، من

[1] ابي نصر بن محمد السمرقندي، مرجع سابق، ص57.

[2] صلاح الدين حسن الرقابة على أعمال البنوك ومنضمات الاعمال، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2011،ص74.

خلال قيام البنوك بحملات تحسيسية وتوعوية لتثقيف المواطنين ماليا وكذا توضيح أهمية الاعتماد على خدمات البنوك ومدى تأثير ذلك إيجابيا على حياة المواطن وكذا الاقتصاد الوطني.

رابعا - ضعف البنية التحتية للنظام البنكي الجزائري

إن عمل النظام البنكي في الوقت الحالي يتحكم فيه إلى حد كبير توفر البنية التحتية وحداثها في نفس الوقت، الأمر الذي يستدعي العمل على:

- توفير العتاد الإلكتروني الحديث واعادة النظر في أسعاره، إلى جانب توفير برمجيات خاصة بالبنوك المحلية وعدم استيرادها من الخارج.

- السيطرة على الأعطال الفنية المتكررة التي تعاني منها مكونات البنية التحتية وتقليصها قدر الإمكان، وتصليحها في فترة زمنية قصيرة إن حدثت.

- ضرورة تحرك الدولة باتجاه تدعيم تواجد الخدمات البنكية الإلكترونية من خلال توفير المتطلبات الأساسية التي يخرج نطاق توفيرها عن صلاحيات البنك والتي تعد في نفس الوقت ضرورية لممارسة العمل البنكي الإلكتروني كزيادة قوة تدفق الانترنت.[1]

خامسا - عقبات ممارسة المحاسبة البنكية في الجزائر[2]

ان الممارسة المحاسبية البنكية في الجزائر يشوبها العديد من المشاكل والصعوبات والتي يجب العمل على تذليلها حتى تسهل عملية تطبيقها في الواقع بما يتلاءم ومتطلبات النظام المحاسبي المالي البنكي، ولذلك وجب على السلطات المالية بالجزائر العمل على :

- اصلاح النظام الجبائي الجزائري ليصبح أكثر توافقا وملائمة للتطورات التي مست المنظومة البنكية الجزائرية والتي من أهمها: قواعد النظام المحاسبي المالي البنكي.

- العمل على تطوير وتفعيل أداء السوق المالي في الجزائر حتى تسهل عملية تقييم الأصول والخصوم وفقا للقيمة العادلة.

[1] صادق الراشد الشمري، مرجع سابق ، ص210.

[2] ناريمان بوشوارب، **رأس المال الممتازودوره في مواجهة المخاطر البنكية وفق بازل 3**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، ام البواقي ، الجزائر، 2015.،ص47.

- الارتقاء بالإطارات والكفاءات البشرية بالبنوك عن طريق تكوينهم وتنمية معارفهم حتى يتسنى لهم الالمام بمستجدات الساحة البنكية المحاسبية المحلية والدولية، لاسيما وأن الواقع كشف أن البعض ممن يتولون مناصب هامة في البنوك لا يفقهون حتى المفاهيم الأولية للمعايير المحاسبية الدولية، فما بالك بالمفاهيم الصعبة كالتي ترتبط بقياس الأدوات المالية والتحوط.

سادسا - السوق النقدي الأولي والثانوي:

يحتاج الجهاز البنكي الى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد، وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع والقيام بالعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة.

سابعا - استعادة السيولة المتداولة بالسوق الموازية للدائرة الرسمية

إن قطاع البنوك من شأنه المساهمة في التقليل من حجم الأموال المتداولة بالسوق غير المنظمة، كما يمكن اعتماد ما سبق كآلية للتخفيف من حدة أزمة السيولة التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري منذ تراجع سعر النفط وحتى تفاقم جائحة كورونا، وذلك من خلال تطوير منظومة الدفع الالكتروني عن طريق البطاقات البنكية وتقليص العمل بالصكوك والدفع النقدي وتنويع طرق سحب المواطنين لأموالهم والدفع لالتزاماتهم المالية للتخفيف من استخدام النقد في الاقتصاد، وكذا تقليص تفضيل الأسر في الجزائر للسيولة النقدية والخروج من هيمنة الدفع التقليدي على مجمل المعاملات المالية والتجارية، ومنه استعادة جزء من الاقتصاد غير الرسمي للبنوك

وعليه يمكن القول ان التحدي الحقيقي الذي يطرح أمام البنوك في الجزائر لاسيما العمومية منها، هو البحث عن كيفية استرجاع ثقة المواطنين بها، والتي تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة من خلال قيام البنوك بحملات تحسيسية وتوعوية لتثقيف المواطنين ماليا وكذا توضيح أهمية الاعتماد على خدمات البنوك ومدى تأثير ذلك إيجابيا على حياة المواطن وكذا الاقتصاد الوطني.

ثامنا- محدودية حصة الصيرفة الاسلامية

لا تزال حصة البنوك الإسلامية في السوق البنكية المحلية محدودة وهامشية لا تكاد تتجاوز نسبة 3% إلا قليلا، غير أن المأمول أن وضع الإطار القانوني للمالية الإسلامية سيرفع حصة التمويل الإسلامية بشكل معتبر، ولكي يتحقق ذلك فإن هناك العديد من المتطلبات الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار، لعل أهمها:

. استكمال المنظومة التشريعية والأطر القانونية المنظمة لسوق الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك العالقة بين البنوك الإسلامية وبنك الجزائر (المركزي)، حيث إن من متطلبات توافق البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية أن تكون كل معاملاته متوافقة مع الضوابط الشرعية بما فيها علاقته بالبنك المركزي، علما أن بنك الجزائر إلى الآن لا يفرق في علاقته بين البنوك (تقليدية أو إسلامية).

التأكد أن المنتجات والعقود التي يتم طرحها في السوق متوافقة فعال مع ضوابط الشريعة الإسلامية وليست ر منتجات صورية وهذا يستدعي هيئات رقابة شرعية، وإن كان النظام قد حدد ما يعرف بالهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وإن لم يحدد طريقة إنشائها وتعيين أعضائها، غير أن ما يجب الإشارة إليه و أهمية أن تضم هذه الهيئة علماء في فقه المعاملات وخبراء ذوي تجربة عملية في مجال البنكية الإسلامية. إن توفير الخدمات البنكية الإسلامية من شأنه استقطاب رؤوس الأموال الموجودة خارج القطاع البنكي والتي يرفض أصحابها التعامل مع البنوك التقليدية والذي سينعكس بدوره على قدرة البنوك في تمويل المؤسسات وتسريع وتيرة هو الإقلاع الاقتصادي.

تاسعا - تنامي نسب القروض المتعثرة

ان ارتفاع نسب القروض المتعثرة من شأنه أن ينعكس سلبا على صافي أرباح البنوك ومنه على الأداء الكلي للبنك، لهذا تسعى معظم البنوك لتحديد مسببات هذه الظاهرة ودراستها حتى يتسنى لها الحد من تفاقم مشكل تعثر القروض لديها.

وتنحصر الأسباب المؤدية لتزايد نسب القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بالبنوك العاملة في الجزائر، لاسيما البنوك العمومية منها في انخفاض كفاءة القائمين على دراسة ملفات القروض المقدمة من العملاء، عدم دقة وسلامة دراسات الجدوى المقدمة للبنوك، ضعف القدرات الاستثمارية للعملاء طالبي القروض وأيضا استخدام العملاء لأموال القروض في غير الغرض الذي منح لأجله.

وحتى يتم التحكم في نسب القروض المتعثرة بالبنوك العمومية وكذا نظيرتها الخاصة في الجزائر القيام بالإجراءات التالية : - العمل على تفعيل القواعد التنظيمية المرتكز عليها في اعداد السياسة الائتمانية للبنوك والاعتماد الصارم لها يساهم في اتخاذ القرار الائتماني السليم ومنه التقليل من مخاطر القروض المتعثرة.

- استمرار بنك الجزائر في الإصلاحات المرتبطة بتعزيز متانة وسلامة القطاع البنكي بما يساعد في الحد من نمو . المتعثرة. - اتخاذ المراجعة الدورية للقروض كإجراء احترازي مبكر لتجنب زيادة نسب تعثر القروض وذلك من خلال متابعة الظروف الخاصة بالمقترض والتأكد من توظيف موظفين ذات كفاءة مهنية عالية بالعملية الائتمانية.

- التطوير الدائم لقدرات الإدارات الائتمانية في البنوك لاسيما تلك المرتبطة بالتعامل مع القروض المتعثرة والقيام بدراسة معطيات المؤسسات والأشخاص المقترضين من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القرض وحجم القروض المتعثرة.

- تشجيع وجود آليات لتسوية القروض المتعثرة خارج إطار المحاكم، وأهمية قيام السلطات الرقابية بوضع خطط كفيلة بمعالجة تحديات تعثر القروض وكيفية معالجتها.

- منح القروض بناء على الضمانات واعتمادا على الجدارة الائتمانية، مع تسهيل الإجراءات الإدارية لضمان تحصيل الضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

عاشرا - بطء عملية دمج الصيرفة الإلكترونية في البنوك

تشهد عملية دمج الصيرفة الالكترونية في النظام البنكي الجزائري تباطؤ ا واضحا وذلك بفعل :

- العدام ثقة العملاء اتجاه الأنظمة الالكترونية الحديثة.
- قلة الموارد المالية اللازمة لاقتناء التجهيزات الحديثة ولاستخدام إطارات وكفاءات مختصة بهذا المجال.
- غياب الوعي الكافي لدى المجتمع الجزائري بمنافع الصيرفة الإلكترونية.
- عدم فاعلية نظام الأمن المعلوماتي وغياب تنظيمات وقوانين رقابية صارمة عن بعض النشاطات البنكية الالكترونية، نتيجة استباق الدولة الجزائرية في تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية قبل وضع البنية التحتية اللازمة لمثل هكذا مشروع. وحتى يتم تدارك هذا البطء لابد من القضاء على الصعوبات التي تعيق هذه العملية، والتي تتمثل أساسا في: العمل على تكوين إطارات بنكية ذات كفاءة عالية في مجال العمل البنكي الالكتروني.

نشر الثقافة المالية الالكترونية وتحسيس العملاء بأهمية ومميزات الصيرفة الالكترونية، مع ضرورة زرع الثقة لدى الأفراد بأدوات الدفع الإلكترونية من خلال المعالجة الفورية للأعطال التي تعاني منها تجهيزات البنوك أو للأخطاء التي تسجل على مستوى أداء العمليات، إضافة إلى تخفيض رسوم هذه الخدمات مقارنة بالخدمات التقليدية لضمان زيادة الإقبال عليها.

. حث الأفراد على استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية والاستفادة من ظروف جائحة كورونا، والتي أملت على العالم كله ضرورة تجنب التجمعات والاعتماد على المعاملات الالكترونية.

توفير كل التجهيزات والوسائط الالكترونية اللازمة لمشروع الصيرفة الالكترونية وذلك بما يتوافق واحتياجات العملاء بالواقع وليس بشكل عشوائي.

الانطلاق في خصخصة البنوك العمومية لكسر سيطرة البنوك العمومية على الساحة البنكية الوطنية وكذا خلق المنافسة بين البنوك وهو الأمر الذي سيسمح بتسارع البنوك العاملة في الجزائر نحو عصرنة خدماتها وتطوير منتجاتها البنكية الالكترونية.

المطلب الثالث : استخدام اختبارات الظغط في ادارة المخاطر البنكية :

تعد اختبارات الضرغط أداة هامة لتقييم مخاطر المؤسرسرات المالية، على مدى السرنوات القليلة الماضرية، وقد زاد استخدام اختبارات الضغط لقياس المخاطر في النظام المالي من قبل سلطات القطاع المالي والمؤسسات المالية في معظم أنحاء العالم.

لقد أصبحت اختبارات الضغط منهجية مالية رئيسية في مجال إدارة المخاطر، ليس فقط لأنها يمكن أن تساعد المؤسسات المالية في فهم تأثير سيناريوهات الضغط، لكن أيضا لأنها يمكن أن تساعد في إحتساب المخاطر في حالة ظروف السوق المضطربة[1]

إن التطبيق الدوري لسيناريوهات اختبار الضغط تمثل أداة هامة لإدارة المخاطر، حيث تحذر من النتائج غير المتوقعة جراء ظهور أنواع مختلفة من المخاطر وتقديم تقييم لحجم رأس المال اللازم لتغطية الخسائر التي حدثت في هذا السياق. ونتيجة لذلك، سيناريوهات اختبار الضغط لها وظائف رئيسية منها: تقديم تقييم التعرض للمخاطر المحتملة، خارج حدود النماذج الجارية والبيانات التاريخية، ودعم التخطيط لرأس المال وتحديد خطط السيولة البديلة[2]

[1] المبادئ الإرشادية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية ،مرجع سابق ،ص31

[2] بن ربيع حنيفة ، بن زابة عبد المالك ، مرجع سابق ص82.

أ. اختبار الضغط لمخاطر السيولة :أظهرت الأزمة المالية في العام 2008مدى أهمية الدور الذي تلعبه مخاطر السيولة في النظام المالي، وأبرزت عدم وجود إدارة سليمة لمخاطر السيولة في المؤسسات المالية قبل الأزمة، وادذت السلطات الإشرافية والرقابية العديد من التدابير للتخفيف من الآثار السلبية لمخاطر السيولة النظامية كجزء من برامج معالجة الأزمة. كما أكدت الحاجة إلى تطوير أدوات احترازية لحماية النظام المالي من أحداث مخاطر السيولة السلبية المماثلة. وتشمل هذه الأدوات الاحترازية اختبار ضغط السيولة [1]

ب. اختبار الضغط لمتطلبات رأس المال :توصي اتفاقية لجنة بازل II بربط مباشر بين اختبارات الضغط ومخاطر رأس المال، أي يجب أن يضمن البنك كفاية رأس المال لتغطية المخاطر التي تظهرها نتائج اختبار الضغط بما يمكن البنك من مواجهة الخسائر المتوقعة التي قد تنشس عن الصدمات المالية الكبيرة سيما في ظل الأوضاع الصعبة.

وبعبارة أخرى، يمكن البنوك أن تستخدم اختبارات الضغط لتقييم درجة تقلبات الدورة الاقتصادية لمتطلبات رأس المال التي تنطوي عليها عملية التقدير. ومن المتوقع أن تحتفظ البنوك ذات المتطلبات الرأسمالية الأكثر دورية باحتياطيات أعلى من رأس المال. كما يمكن استخدامها من أجل تحديد كم مقدار رأس المال الإضافي الذي قد تحتاجه البنوك في ظروف السوق القصوى

ت. اختبار الضغط لمخاطر الائتمان :يشمل اختبار ضغط الائتمان تحديد الحالات المحتملة أو التغيرات المستقبلية في ظروف السوق التي قد تعرض البنك للمخاطر الائتمانية وتقييم قدرة البنك على مواجهة هذه التغيرات. ومن الأمثلة على السيناريوهات التي يمكن استخدامها الركود الاقتصادي، حالة مخاطر السوق وحالة السيولة .

لقد تم تعزيز قياس مخاطر الائتمان بشكل كبير من خلال قواعد بازل IIIالتي تم تطبيقها دوليا في عام 2004 ودخلت حيز التنفيذ في البلدان الرئيسية في عامي 2007و ،2008واستنادا إلى المفاهيم الأساسية لنظرية التمويل وكذلك على أفضل الممارسات من الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية، وضعت لجنة بازل للرقابة البنكية قواعد تتضمن امكانية قياس مخاطر الائتمان بطرق مختلفة، ومن بين هذه الطرق اختبار الضغط .

[1] هشام بحري، مرجع سابق ، ص39.

المبحث الثاني :مقارنة استخدام اختبارات الضغط في النضام البنكي العام والخاص .

المطلب الاول: اختبارات الضغط في النظام البنكي العام دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الرائدة في السوق البنكي الجزائري ويتميز بتخصصه في تمويل النشاط الفلاحي والتنمية الريفية، حيث يخصص هذا المبحث للتعريف بهذا البنك "المؤسسة الأم" مع تقديم وتعريف لوكالة بدر المسيلة .

اولا: : تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة

: نشأة مصرف السلام:

تأسس مصرف السلام - الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 2.7 بليون دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة بنوك السلام في البلدان العربية الإسلامية، بعد النجاح الذي حققته المعاملات الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري إمارتي كون جل أرس مال السلام-الجزائر إمارتي، وقد اختار مؤسسو المصرف لقناعتهم الراسخة به المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل المصرف وهو منذ ذلك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع هذه الصفة..

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكبر البنوك التجارية في الجزائر من حيث شبكة الفروع، إذ يضم حاليا أكثر من 300 وكالة محلية و 39 مديرية جهوية مؤطرة بأكثر 7000عامل مابين إطار وموظف 1بعدما كان عدد الوكالات المحلية لا يتجاوز 140وكالة أهناء تأسيسه. وهو أحد البنوك الرائدة بالجزائر عن طريق تقديمه لباقة متنوعة من المنتجات المالية والخدمات البنكية المتميزة.

-أسل هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13مارس ، 1982 حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته كاملة للقطاع العمومي، وقد أسل بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام

التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33مليار دينار جزائري موزع على 3300سهم بقيمة اسمية قدرها 1.000.000دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة [1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة وأهم مصالحها

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها يرأس وكالة المسيلة مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو من يتخذ القرارات المناسبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشرافوالتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة، ويساعده في ذلك نائب له مكلف بالإشراف والتنسيق في حالة غيابه ويتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين وعمليات الاستغلال[2].

1 –**المديرية** : يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2نيابة المديرية : نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام بسبب تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل ووسائل وأعماله سيرا عاديا.

3– **الأمانة العامة (السكرتارية)**: يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة، وثائق وإرسال فاكسات، استقبال مكالمات هاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير ، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر أو وارد.

4 مصلحة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع أو شراء أو في شكل تحويلات إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقةبالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبونالمستورد إلى حساب المورد في الخارج.

5– مصلحة الصندوق : تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من

[1] مخند حنان كولا عيسى ، ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، دار الراية ، الطبعة الاولى ، عمان، الاردن ، 2010،ص124.
[2] وثائق مقدمة من طرق وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

: فرع الشيك يسيرها الشباكي الذي يقوم بعملياتالشيك، حيث يدفع الساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيدموجب للساحب.

فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

غرفة المقاصة : في حالة تمويل غير المباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6**– مصلحة الحسابات** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية الفرعية والشؤون المحاسبية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التفسير والتجهيز.

7 مصلحة القروض : تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها وتأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد مبلغ القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

8– مصلحة الاستشارة القانونية والمنازعات تتخصص هذه المصلحة في متابعة قانون النظام الداخلي للبنك و المكلفة بالمنازعات، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم ومن أهم وظائفها:

- تمثيل البنك امام الجهات القضائية والادارية والامنية
- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عنط الطلب
- الاشراف على غلق الحساابات
- دراسة الملفات القانونيةة للاشخاص االطبيعيين والمعنويين وتسيير حساباته .[1]

[1] وثائق مقدمة من طرق وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم 03 الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال

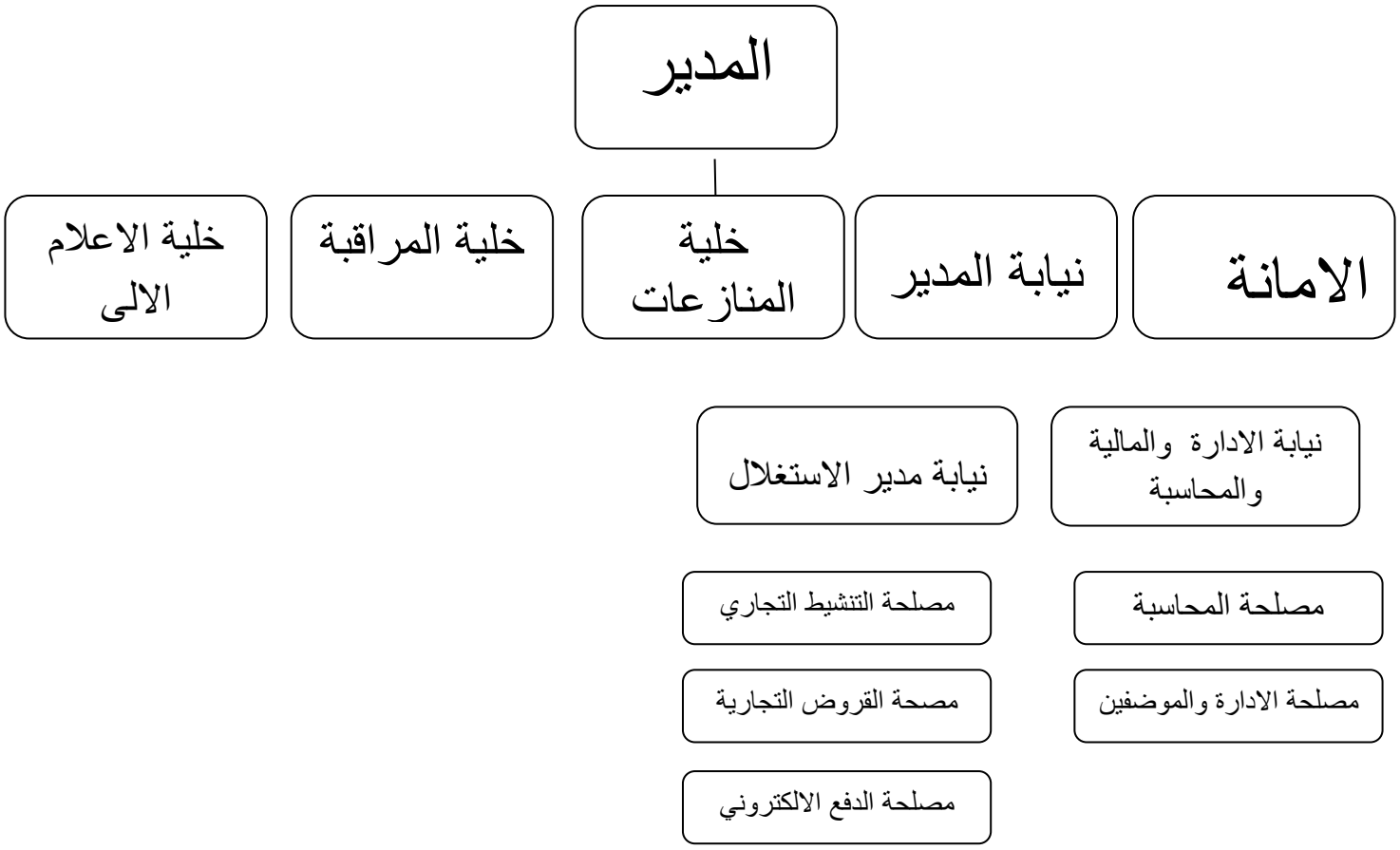

الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال[1]

المصدر : وثائق مقدمة من طرق وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسيلة .

ثالثا : المخاطر واختبارات الضغط

يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى مجموعة من المخاطر الرئيسية ، والتي يتم ذكرها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 01 انسبة المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة خلال السنوات

السنوات	مخاطر الائتمان	مخاطر التشغيل	مخاطر الشوق
2016	86%	12%	2%
2017	85%	17%	3.3%
2018	84.2%	17.3%	2.7%

[1] وثائق مقدمة من طرق وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

2019	85%	11.7%	1.5%
2020	86.5%	11.5%	1.3%

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2018- 2022.

من خلال الجدول نلاحض ان مخاطر الائتمان تمثل اكبر نسبة من المخاطر التي تضرب الاستقرار المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمتوسط نسبة تقدر ب 85 %حيث تحتل مخاطر التشغيل المرتبة الثانية من خلال توزيع المخاطر بمتوسط نسبة تقدر ب 15.3 % وتاتي مخاطر السوق في اخر مرتبة بنسبة متوسطة تقدر ب2.3 %

ومنه نستنتج أن اغلب المخاطر التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي مخاطر متعلقة بالإتمان حيث يتم اعداد سيناريوهات متعلقة بمخاطر الائتمان واحتساب الاثر السلبي لتطبيق كل سيناريو على نسبة كفاية رأس المال، وهذا يتم وفق الاختبارات التالية :

الجدول رقم 02 فرضيات الاختبار مقابل نسبة كل فرضية

فرضية الاختبار (السيناريو)	نسبة الإرتفاع
الأقل شدة Moderate	50%
متوسط الشدة Medium	100%
الاكثر شدة Severe	150%

المصدر من خلال بيانات اختبارات الاوضاع الضاغطة المقدمة من طرف البنك

حيث يتم افتراض حدوث ارتفاع في نسبة الديون المتعثرة ، وذلك بسبب الظروف المتفاقمة في المنطقة وأثرها على الاوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم 03 اثر الضروف الاقتصادية على ارتفاع نسبة الديون المتعثرة

السنوات	نسبة ارتفاع الديون المتعثرة	نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة
2016	تضاعف خسائر الائتمان	%.18	17.3%
2017	%50	19.1%	16.4%
2018	%100	18.5%	16.6%
2019	%100	17.8%	17%
2020	%100	16.6%	15.6%

من اعداد الطالبين بالعتماد على معطيات الديون المتعثرة للبنك

نلاحظ من الجدول أعلاه ان تزايد نسبة الديون المتعثرة في السنوات الاخيرة يقابله انخفاظ نسبة كفاية رأس المال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من 16.6 % الى 15.5 % وذلك نتيجة تطبيق لسيناريوهات بنسبة متوسطة الشدة 100 % في سنة 2018 و حتى 2020 تقابلها انخفاظ في نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة مما يعني أن النظام المصرفي العمومي بشكل عام قادر على هذه الصدمة حتى تبقى النسبة لديه بعد الصدمة اعلى من الحد الادنى المطبق فب الجزائر 12% ويعود السبب في التأثير المحدود لهذه الصدمة الى ارتفاع كفاية رأس المال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتمتع البنك بمستوى مرتفع من الارباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الاضافية الناتجة عن الصدمة في حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنك .

المطلب الثاني : اختبارات اضغط في النظام البنكي الخاص دراسة حالة مصرف السلام

سنتناول في هذا المطلب الإلمام بأساسيات حول مصرف السلام، حيث تم اختيار هذا الأخير نظرا لتمتعه بدرجة عالية من الإفصاح والشمولية في نشر المعلومات والتقارير السنوية وكذا الشهرية عبر موقعه على الانترنت.

اولا: اساسيات حول مصرف السلام

يعد مصرف السلام الجزائري ثاني مصرف اسلامي بعد بنك البركة بالجزائر ، ويعتبر من الوحدات التابعة لمصرف السلام البحريني حيث ينتشر في ثلاث دول وهي البحرين ، السودان ، والامارات العربية المتحدة لديه وكالات عمل على التراب الوطني كما لديه هيئة مالية تعرض صيغ التمويل وفق مبادئ الشريعة الاسلامية .

1- نشأة وتعريف مصرف السلام الجزائري

سنتطرق في العنصر التالي للإلمام بجل ما يتعلق بمصرف السلام الجزائري

(https:/www.alssalamalgeria.com)

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر من التجارب حديثة العهد نسبيا، وسجلت العقود الأخيرة تطورا ملحوظا لهذه الأخيرة، تم فتح نوافذ خاصة بالفرع الإسلامي في جل البنوك، وقد ارتأينا في هذا المطلب للتطرق لأحد أهم للمصارف الإسلامية التي تنشط في الجزائر، ألا وهو النبك السلام.

حيث يعرف المصرف السلام على انه مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل مصرف الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقدم خدمات مصرفية مبتكرة

تأسس مصرف السلام – الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في اكتوبر 2008 ، وكان ذلك في اطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والاسلامية

وقد كانت بداية نشاطه برأسمال قدره 702 مليار دينار ليتم رفعه بعد ذلك في عام 2009 الى عشرة مليار دينار ملتزما بأحكام الشريعة الاسلامية في كافة خدماته وعملياته فان مصرف السلام – الجزائر يعرض على المتعاملين لديه من افراد ومهنيين ومؤسسات باقة واسعة من المنتجات البنكية الرائدة في مجال الصناعة المالية مصادق عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لديه .

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر من التجارب حديثة العهد نسبيا، وسجلت العقود الأخيرة تطورا ملحوظا لهذه الأخيرة، تم فتح نوافذ خاصة بالفرع الإسلامي في جل البنوك، وقد ارتأينا في هذا المطلب للتطرق لأحد أهم للمصارف الإسلامية التي تنشط في الجزائر، ألا وهو النبك السلام.

حيث يعرف المصرف السلام على انه مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل مصرف الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقدم خدمات مصرفية مبتكرة

يعمل هذا مصرف وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقدم خدمات مصرفية عصرية، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، ويقترح مصرف السلام الجزائري مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته المعاملات الإسلامية والحرص على حسن تقديمها، فيمول المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية .

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام بالمسيلة :

الشكل رقم 04 الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر- المسيلة -

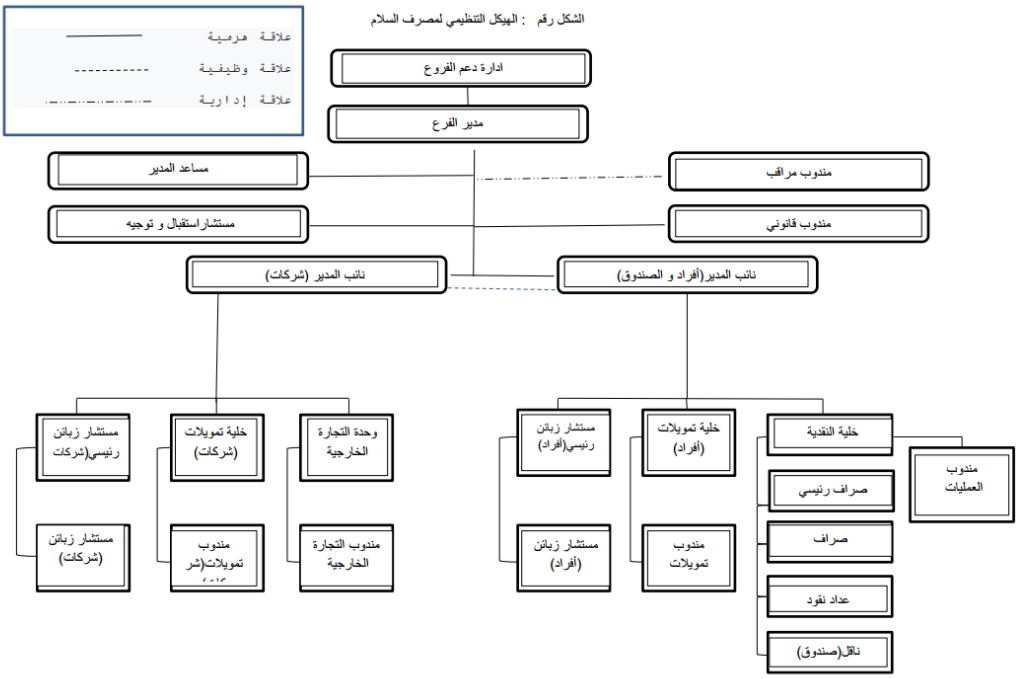

المصدر: مصرف السلام بالمسيلة

ثالثا : أهداف مصرف السلام

و يمكننا تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :(https:/www.alssalamalgeria.com)

- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات؛ التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أوخارجها ؛
- قبول الودائع بمختلف أنواعها؛
- تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل

صورة؛

- سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شرط خلوها من أي محظور شرعي؛
- إعطاء القروض الحسنة وفقا العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى؛
- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شرط عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملات هذه البنوك؛

- القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين؛
- تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم؛
- قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول؛

أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة؛

- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة.

نموذج تطبيق اختبارات الضغط في البنوك الخاصة (دراسة حالة مصرف السلام):

اصدر مجلس الخدمات المالية الاسلامي IFSB ** المعيار IFSB13 بعنوان المبادئ الارشادية لاختبارات الضغط (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الاسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية في مارس 2012 والملاحظة الفنية رقم 02: اختبارات الضغط للمؤسسات التيب تقدم خدمات مالية اسلامية في ديسمبر 2016 ودليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية في جوان 2017 وملاحق بيانات الاكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية ، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الاسلامية ، وسيتم الاستعانة بهذه الاصدارات لاستخدام تقنية اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي 2020 لبنك السلام حتى تكون دراستنا تقريبا في نفس الفترة الزمنية مع دراسة الحالة السابقة

اولا: بالنسبة لاشكال التمويل تم افتراض نفس نسب تمويلها المتعثرة لقيمة تمويلاتها الاجمالية بالاعتماد على قوائم تمويل الزبائن حسب أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي

ثانيا كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال وفق المقاربة الاولى لمجلس الخدمات المالية الاسلامية

المعادلة القياسية لنسبة كفاية رأس المال :

$$\frac{\text{الرأس مال المؤهل}}{\left\{\begin{array}{l}\text{اجمالي الموجودات المرجحة حسب اوزانها (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق)+مخاطر التشعيل ناقصا}\\ \text{اجمالي الموجودات المرجحة حسب اوزانها من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)}\end{array}\right.}$$

لحساب الموجودات المرجحة بحسب أوزانها تم إعداد الجدول التالي إفتراض درجة المخاطرة نوع الاصل

الوحدة ألاف دينار جزائري

جدول رقم (04) الموجودات المرجحة بحيب اوزانها

نوع الاصل	القيمة	درجة المخاطرة	الوزن النسبي	القيمة المرجحة
الصندوق	53.600.804.00	عديمة	0.00	0.00
تمويل االهيئات المالية	259.466.00	عديمة	0.00	0.00
تمويل الزبائن	101.771.998.00	كبيرة	100	101.771.998.00
الضرائب الجارية – أصول	202.282	عديمة	0.00	0.00
الضرائب المئجلة – خصوم	92.713.00	عديمة	0.00	0.00
أصول اخرى	19.932.00	كبيرة	100	19.932.00
حسابات التسوية	533.823.00	عديمة	0.00	0.00
المساهمات في الفروع ، المؤسسات المسشاركة	12.000.00	متوسطة	50	6.000.00
العقارات الموظفة	1.069.994.00	متوسطة	50	534.997.00
الاصول الثابتة المادية	4.787.914.00	قليلة	20	957.582.80
الاصول الثابتة غير مادية	274.850.00	قليلة	20	54.970.00
اجمالي				103.345.479.80

المصدر الوثائق الموجودات مقدمة من طرف مصرف السلام ولاية المسيلة

وتم إعتبار حسابات الادخار بقيمة 19.201.561 الاف دج هي حسابات استثمار مطلقة " وحسابات لأجل بقيمة 4.280.415 ألاف دج هي حسابات استثمار مقيدة** من جدول ودائع الزبائن

جدول رقم (05) جودة الموجودات

الوحدة ألاف دينار جز ائري

إجمالي التمويلات	101771998.00
تمويلات الاستغلال	65899106.00
تمويلات الاستثمار	10335272.00
إجارة أصول منقولة	7959502.00
إجارة عقارية	4793510.00
حسابات جارية مدينة	40501.00
تمويل عقاري للأفراد	3668972.00
تمويل إستهلاكي للأفراد	12780950.00
التمويلات غير المتعثرة	99780361.00
تمويلات الاستغلال	62339523.35
تمويلات الاستثمار	9777005.63
اجارة اصول منقولة	7529564.37
إجارة عقارية	4534585.47
حسابات جارية مدينة	38313.31
تمويل عقاري للأفراد	3470790.11
تمويل استهلاكي للأفراد	12090578.75
تمويلات المتعثرة	5697452.00
تمويلات الاستغلال	3559582.65
تمويلات الاستثمار	558266.37
إجارة أصول منقولة	429937.63
إجارة عقارية	258924.53
حسابات جر اية المدنية	2187.69
تميل عقاري للأفراد	198181.89
تمويل استهلاكي للأفراد	690371.25
البيانات المبلغ عنها بشأن الضمانات	215385642.00
رهون سندات الاستثمار	12244300.00
رهون عقارية	76394095.00
رهون السيارات	22029887.00

تأمينات ضد خطر السداد	27442030.00
كفالات شخصية وضمانات إحتياطية	77275330.00
المخصصات المحتفظ بها	3705815.00
مخصص التمويل ذي المخاطر الممكنة	41338.00
مخصص التمويل ذي المخاطر العالية	306806.00
مخصص التمويل المتعثر	3357671.00
التمويلات المتعثرة/ إجمالي التمويلات	5.60
مركز حق الملكية في السجل المصرفي	
إستثمارات المضاربة والمشاركة	
المخصصات المحتفظ بها مقابل الخسائر التشغيلية	197075.00
الصكوك المحتفظ بها في السجل المصرفي حتى تاريخ الاستحقاق	
صكوك الاجازة ذات العائد الثابت	
المخصصات المحتفظ بها مقابل عدم سداد العوائد	920.956.00
راس المال التنظيمي	15.000.000.00
الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها	103.345.479.80
حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة	23.481.976.00
نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة	%18.78

المصدر من اعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف مصرف السلام ولاية المسيلة

تصميم الصدمة الاقتصادية الكلية

بسبب الازمة الصحية كوفيد-19 في السنوات السابقة التي ادت الى الركود مما سبب ضعف شديد بالنشاط الاقتصادي المحلي تنتج عنه تقلص الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ثلاث نقاط بالمئة .

النماذج التابعة لتحديد اثر ضغط الملائمة على عوامل مخاطر الائتمان من ثلاثة أحداث ناتجة عن الصدمة الاثتصادية الكلية وهي مصنفة على الترتيب أساس ، وسلبي، وسلبي بشدة

صدمة الائتمان 01:

يعزى للصدمة الاقتصادية الكلية نشوء صدمة الائتمان رقم 01 حيث أدى انخفاظ الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مقدارها 3 % الى الركود الاقتصادي ثم إلى زيادة في معدل البطالة في الاقتصاد المحلي الى نسبة مقدارها 15 % من القوة العاملة ويؤدي ذلك الى زيادة كبيرة في التمويلات المتعثرة لاشكال التمويل الخاصة ببنك السلام – المسيلة(بالاضافة الى متغيرات التحكم الاقتصادي الكلية الأخرى)

النتائج التالية في الجدول رقم تشير الى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة عبر مختلف أشكال التمويل الخاصة ببنك السلام – المسيلة

جدول رقم (06) الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 01

تمويلات الاستغلال	**% 30**
تمويلات الاستثمار	**50%**
اجازة أصول منقولة	**20%**
اجازة عقارية	**20%**
حسابات جارية مدينة	**30%**
تمويل عقاري للافراد	**30%**
تمويل استهلاكي للافراد	**40%**

من اعداد الطالبين بالعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصرف السلام المسيلة

جدول رقم (07) اشكال التمويل بع صدمة الائتمان

التمويلات الاضافية المتعثرة بعد الصدمة	**13.821.039.78**
تمويلات الاستغلال	**1.067.874.80**
تمويلات الاتثمار	**297.133.19**
اجارة أصول منقولة	**85.987.53**
اجارة عقارية	**51.784.91**
حسابات جارية مدينة	**656.31**
تمويل عقاري للافراد	**59.454.57**
مخصص التمويل ذي مخاطر ممكنة	**276.148.50**
رأس المال التنظيمي	**1.273.891.94**
نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 1	**%17.47**

من اعداد الطالبين بالعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصرف السلام المسيلة

صدمة الائتمان 02

يعزى الصدمة الاقتصادية الطلية نشوء صدمة الائتمان رقم 2 ، حيث يتوقع زيادة في معدل التضخم الذي يؤدي الى زيادة في الاسعار وفي ضل زيادة معدل البطالة (بالاضافة الى متغيرات التحكم الاقتصادية الطلية الأخرى) فان تمويلات الاستغلال هي أيضا بدرجة أكبر ستتأثر بالارتفاع في أسعار المواد الاولية للاستغلال مقارنة

باسعار العقود مما يؤدي الى تعثر التمويلات النتائج التالية في الجدول رقم () تشير الى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة عبر مختلف أشكال التمويل الخاصة ببنك السلام – المسيلة

الجدول رقم (08) الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 02

تمويلات الاستغلال	**70%**
تمويلات الاستثمار	**50%**
إجارة أصول منقولة	**20%**
اجارة عقارية	**20%**
حسابات جارية مدينة	**40%**
تمويل عقاري للافراد	**40%**
تمويل استهلاكي للافراد	**50%**

الجدول رقم 09 أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 02

التمويلات الاضافية المتعثرة بعد الصدمة	**3.333.946.93**
تمويلات الاستغلال	**2491.707.86**
تمويلات الاتثمار	**297.133.19**
اجار ة أصول منقولة	**85.987.53**
اجارة عقارية	**51.784.91**
حسابات جارية مدينة	**875.08**
تمويل عقاري للافراد	**79.272.75**
مخصص التمويل ذي مخاطر ممكنة	**25.953.74**
رأس المال التنظيمي	**12.667.767.53**
نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 2	**%16.34**

من اعداد الطالبين بالعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصرف السلام المسيلة

التحليل :

نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة	**18.78%**
نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 1	**17.47%**
نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 2	**16.34%**
الحد الادنى نسبة كفاية رأس المال	**%8**

ومن الخلال النتائج المذكورة آنفا نلاحظ أن بنك السلام- الجزائر الإسلامي تمكن من الصمود أمام صدمات الائتمان الثلاثة، وذلك لأن البنك كان في حالة مالية مريحة قبل التعرض إلى الصدمات، حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 1,31% في الصدمة الأولى مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، وانخفضت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2,44% في الصدمة الثانية مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، ، وبالرغم من هذا الانخفاض في الصدمة الثانية إلا أن البنك تصدى لهذه الصدمة ويرجع ذلك إلى الحالة المالية المريحة للبنك، وإجابة على التساؤلات الفرعية للإشكالية في الفرضية الأولى النتيجة بالعكس، أي يلزم تصميم صدمات ائتمانية لاستخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان؛ وصحة الفرضيتين التاليتين أي يكمن استخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان في إدارة مخاطر البنوك االخاصة؛ وكما سبق بنك السلام الجزائر الإسلامي يصمد أمام صدمات الائتمان في اختبارات الضغط.

المطلب الثالث : اوجه التشابه والاختلاف بين اختبارات الضغط في النظام البنكي العمومي والخاص .

بينما تتشارك البنوك العامة والخاصة في أهداف رئيسية في اختبارات الضغط، تختلف التفاصيل والتنفيذ بناءً على الطبيعة التنظيمية والهدف الأساسي لكل نوع من البنوك. تتأثر البنوك العامة بالأهداف والسياسات الحكومية، بينما تركز البنوك الخاصة على تحقيق الربحية والكفاءة الاقتصادية.

اختبارات الضغط في النظام البنكي تُستخدم لتقييم قدرة البنوك على تحمل الأزمات المالية المحتملة. تختلف هذه الاختبارات قليلاً بين البنوك العامة (الحكومية) والبنوك الخاصة من حيث الأهداف والنهج.

نستعرض أوجه التشابه والاختلاف بين اختبارات الضغط في النظام البنكي العمومي والخاص:

اولا: أوجه التشابه:

1. **الأهداف الأساسية:**

- القدرة على التحمل :كلا النوعين من البنوك يهدفان إلى تقييم قدرتهم على تحمل الصدمات الاقتصادية مثل الركود، الارتفاع الحاد في معدلات الفائدة، الأزمات المالية، وغيرها.
- التخطيط للطوارئ :تُستخدم النتائج في إعداد خطط للطوارئ وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر.
- الامتثال التنظيمي :تلتزم كلا النوعين من البنوك بالمتطلبات التنظيمية التي تفرضها الجهات الرقابية المالية مثل البنوك المركزية.

2. **المنهجية:**

- السيناريوهات الافتراضية :تُجرى اختبارات الضغط باستخدام سيناريوهات اقتصادية ومالية مفترضة تحاكي أزمات محتملة.
- البيانات المالية :تعتمد الاختبارات على تحليل البيانات المالية للبنوك بما في ذلك الميزانيات العمومية، نسب السيولة، ونسب رأس المال.

3. **التقارير:**

- إعداد التقارير :تُعد تقارير دورية عن نتائج اختبارات الضغط وتُرفع إلى الجهات التنظيمية المعنية.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

1. **الأهداف التنظيمية:**

- البنوك العامة :غالبًا ما تُركز على تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي أكبر، وتحقيق أهداف السياسة النقدية للحكومة.
- البنوك الخاصة :تهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق الربحية وضمان رضا المساهمين.

2. **التبعية والإشراف:**

- البنوك العامة :تُشرف عليها جهات حكومية مباشرة وغالبًا ما تكون تحت تأثير السياسات الحكومية.
- البنوك الخاصة :تُشرف عليها جهات تنظيمية مالية مستقلة وتتبع أهداف المساهمين والأسواق المالية.

3. **نطاق التأثير:**

- البنوك العامة :قد تكون أكثر تحفظًا في استثماراتها وتمويلاتها بسبب التزامها بتحقيق استقرار اقتصادي أوسع.
- البنوك الخاصة :قد تكون أكثر مرونة واستعدادًا لتحمل مخاطر أكبر سعياً لتحقيق عوائد أعلى.

4. **التعامل مع النتائج:**

- البنوك العامة :قد تتلقى دعماً حكومياً مباشراً في حالة ظهور نتائج سلبية في اختبارات الضغط.
- البنوك الخاصة :قد تحتاج إلى اللجوء إلى الأسواق أو المستثمرين للحصول على دعم مالي أو تعديل استراتيجياتها لتقليل المخاطر.

5. **الشفافية والإفصاح:**

- البنوك العامة :قد تكون أكثر شفافية في الإفصاح عن نتائج اختبارات الضغط بسبب الالتزام بمعايير الحكومة ومساءلة الجمهور.
- البنوك الخاصة :قد تكون أقل شفافية وتعتمد على الإفصاح المتوافق مع متطلبات المساهمين والسوق المالي.

خلاصة الفصل:

مما تقدم نستنتج أن إدارة مخاطر السيولة البنكية تتوقف بشكل أو بآخر على إدارة السيولة بالبنك في المدى القصير والمتوسط ، أي على إدارة أصوله وخصومه مما يسمح بقياس وتسيير الاحتياجات التمويلية الصافية، تحديد إمكانيات ومتطلبات الولوج إلى السوق، فضلا عن التخطيط للحالات الطارئة. عن طريق القيام بإختبارات القدرة على تحمل الضغط من جانب السيولة وذلك بإعداد سيناريوهات مختلفة. ويتم التعبير عن موقف سيولة البنك من خلال تحليل الفجوة بين استخدامات ومصادر الأموال، حيث أن اتساع نطاق هذه الفجوة أو إستقرارها بمرور الوقت، من شأنه أن يعطي صورة شاملة عن وضع السيولة بالبنك. كما أن دراسة وضع الميزانية من حيث السيولة يسمح بتحديد درجة صلابتها وجدارتها المالية، وذلك من خلال تصنيف الأصول والخصوم بالميزانية حسب المدة المتبقية للاستحقاق، ومن ثم الكشف عن الاختلاف الزمني بين أجال الاستحقاق وآجال التحصيل.

أما مؤشرات التحويل وفائض الأساس فهي مؤشرات شاملة ومختصرة تعمل على إعطاء فكرة عن خطرالتحويل) منح قروض متوسطة وطويلة الأجل على أساس ودائع جارية (الذي يتربص بالبنك، كما تسمح بتحديد هامش السيولة بالبنك الذي يمكن أن توفره الأصول السائلة لتغطية احتياجات التمويل اليومية .في حين تظل النسب المالية من أكثر التقنيات المستخدمة سواء في تطبيق التقنيات السابقة الذكر أو في قياس مخاطر السيولة بشكل مباشر.

ويمكن القول أن إختبارات القدرة على تحمل الضغوط ليست إلاّ أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسية في البنوك و المنظومة البنكية ككل. وتحاول هذه الإختبارات تحديد التطورات التي يمكن أن تقع في المستقبل.ومهما تكن جدية المحاولات التي يقوم بها منفذ هذه الإختبارات،فإنه تظل لها دائما هوامش خطأ. وتكون نتائجها بصورة شبه دائمة إما متفائلة أو متشائمة. وفي جميع الحالات،ستظل مخاطرة النموذج قائمة(عدم رصد النموذج للسمات الرئيسية للحقيقة الأساسية) ،وسيظل هناك قصور في إتاحة البيانات أو تهوين من شدة الصدمة.

وتماما كما يمثل إختبار الجهد في عيادة طبيب القلب أداة من بين أدوات كثيرة مستخدمة لتقييم صحة المريض، فإن إختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للبنوك ليست إلا مدخلا واحدا مهما لمساعدة السلطات على تشخيص أزمة مالية محتملة والحيلولة دون وقوعها

خاتمة :

الخاتمة :

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وبفعل تحولات هذا الأخير تظهر مشاكل وصعوبات في التكيف، الشيء الذي يفسر تحمل البنوك دوما للمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة، مما إستدعى إدارة فعالة لهذه المخاطر، لأن السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصرف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن من الحكم على قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن أجل ذلك تنوعت الأدوات والتقنيات التي تسعى للتخفيف أو الحد من تلك المخاطر وكذلك أساليب إدارة المخاطر في البنوك، ومن أهم هذه الأدوات نجد إختبارات الضغط، التي تستخدم لتقييم الآثار المحتملة على الحالة المالية للمصرف والمترتبة على وقوع حدث معين أو التغير في مجموعة من المتغيرات المالية أو الإقتصادية، أي يكون هذا الحدث إستثنائي ولكن معقول الحدوث.

اعتمدت الجزائر اختبارات الضغط لعدة سنوات كاداة لمواجهة المخاطر وبعد تطبيق الإختبار من قبل البنك المركزي، بينت النتائج أن النظام المصرفي الجزائري قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة المتمثلة في ارتفاع نسبة الديون غير العاملة ونتيجة التغير المعاكس في الظروف الإقتصادية وإستمرار تفاقمها.

اولا: النتائج

بعد تحليل مختلف مكونات وأجزاء هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

المخاطر أمر ملازم للعمل المصرفي ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه.

تعتبر إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي تواجهها.

إن الهدف من إدارة المخاطر المصرفية هو إيجاد السبل الكفيلة للتعامل مع المخاطر المصرفية والحد من أثارها السلبية.

- إن الهدف من عملية التعرف على المخاطر وإدارتها داخل البنك هي المحافظة على أصوله وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها

- إختبارات الضغط أداة رقابية تساعد إدارة المصرف على التخطيط المستقبلي وتزويدها بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة أثر الأحداث السلبية غير المتوقعة المتعلقة بالعديد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف

- إعداد السيناريوهات يعد أهم عنصر في إختبارات الضغط حيث يجب التركيز عند إعداد هذه الإختبارات على الأحداث والصدمات التي تؤدي إلى توليد أكبر قدر من الضرر

- إن تطبيق سيناريوهات إختبارات الضغط على المصارف العمومية يظهر حقيقة المراكز المالية لتلك المصارف بكل شفافية وموضوعية؛

- بينت نتائج الأوضاع الضاغطة الكلية التي أجراها مصرف السلام أن النظام المصرفي الجزائري قادر بشكل عام على إستيعاب الصدمات والمخاطر التي تواجهها نتيجة تمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال والأرباح مما يمكنها من إستيعاب المخصصات والخسائر الإضافية.

ثانيا: إختبار صحة الفرضيات

من خلال الدراسة وأثناء إختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

● **- بخصوص الفرضية الأولى** المتعلقة بكون **أن** اختبارات الضغط تساهم في تقليل نسبة الفشل المالي في البنوك. التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر، فالفرضية صحيحة كون إدارة المخاطر تمثل أحد الأركان الجوهرية لعمليات البنك اليومية، أوكلت لها مهمة إيجاد الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن.

أما بخصوص الفرضية الثانية التب تنص على انه يلزم تصميم صدمات ائتمانية لاستخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان فان إختبارات الضغط ليست إلا أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف ولذلك يجب وضع نموذج سيناريو يناسب كل خطر باستعمال اداة مناسبة فالفرضية صحيحة كون إختبارات الضغط أداة هامة تستخدم كجزء من عملية إدارة المخاطر، وتستخدم نتائجها في تطوير خطط الطوارىء للتعامل مع المخاطر المختلفة مستقبلا.

● **- بخصوص الفرضية الثالثة** المتعلقة يوجد فرق في استخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان في إدارة مخاطر البنوك الخاصة والعمومية. فافرضية خاطئة حيث أظهرت نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك العمومية والبنوك الخاصة على تحمل الصدمات أن كليهما قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال .

ثالثا: التوصيات

بناءًا على النتائج المتوصل إليها، نقدم التوصيات التالية:

- إنشاء وحدات تعنى بإدارة المخاطر داخل المصرف ترتبط بصورة مباشرة بإدارة المصرف تكون مسؤولة عن وضع الإستراتيجيات والخطط الخاصة بما يواجه المصرف من أخطار؛

- يجب على السلطات الرقابية التأكد بصورة دورية من قيام المؤسسات المصرفية بتبني منظومة متكاملة لإختبارات الضغط، وأن توفر هذه المؤسسات الأدوات والمتطلبات الازمة لنجاح هذه الإختبارات وتحقيق الغرض منها والإضطلاع مجالس الإدارة والإدارات العليا بمسؤوليتهم في هذا الشأن؛

- يجب أن يتوفر لدى المصرف البنية التحتية اللازمة لضمان إعداد إختبارات الضغط بشكل فعال بما في ذلك الأنظمة والكوادر المؤهلة والبيانات الشاملة والدقيقة والتي بدورها تمكن المصرف من إحتساب المخاطر بشكل شامل؛ التوجه نحو عقد دورات وبرامج تدريبية لموظفي البنوك بشأن أهمية وطبيعة إختبارات الضغط بإعتبارها كأداة داخلية حديثة لإدارة المخاطر المصرفية؛

يجب توسيع إختبارات الأوضاع الضاغطة لتحليل عوامل أخرى غير رأس المال مثل أوضاع السيولة؛ يجب إستخدام نتائج إختبارات الضغط لتفعيل أدوات تخفيض المخاطر وإعداد خطط الطوارىء وتدعيم رأس المال يتناسب مع حجم المصرف

- يتعين على مجلس الإدارة البنك مراجعة وتحديث منهجية برامج إختبارات تحمل الضغوط بصفة منتظمة نوك الخارجية التي تتجسد في البيئة التي يعمل بها البنك؛

البنوك الجزائرية كغيرها من البنوك مطالبة بتطوير أساليب قياسها للمخاطر وتبني الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر من بينها إختبارات الضغط والاستفادة بقدر ما أمكنها من التوصيات التي جاءت بها لجنة بازل 2 حول إدارة المخاطر.

رابعا : أفاق الدراسة

من خلال خوضنا في هذا البحث لاحظنا وجود العديد من العناصر التي يجب دراستها لتكون إشكاليات بحوث و دراسات لاحقة في المستقبل:

كفاءة أدوات إدارة المخاطر المطبقة في البنوك الجزائرية للتنبؤ بالأزمات المصرفية؛

دراسة مقارنة بين أساليب قياس المخاطر في البنوك العمومية و البنوك الخاصة في الجزائر؛

- مقررات لجنة بازل 3 وإمكانية تحسينها للمنظومة المصرفية الجزائرية.

واقع تطبيق اختبارات الضغط في القطاع المصرفي الجزائري.

قائمة المصادروالمراجع

المراجع باللغة العربية

اولا الكتب

1- ابي نصر بن محمد السمرقندي الشروط وعلوم الصكوك ، دار النشر للجامعات ، القابهرة ، مصر ، 2017.

2- اسامة عزمي سلام شقري ، نوري موسى إدارة المخاطر والتأمين ، دار الجامعة ، عمان، ط1، 2007.

3- اسعد حميد العلي ، الادارة المالية ، الاسس العلمية والتطبيقية، دار وائل للنشر، الاردن ، ط1، 2001.

4- مخند حنان كولا عيسى ، ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، دار الراية ، الطبعة الاولى ، عمان، الاردن ، 2010.

5- صادق الراشد الشمري، أدارة المصارف- الواقع والمتطلبات، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2009.

6- نبيل حشاد ، دليلك الى ادارة المخاطر المصرفية ، اتحاد المصارف العربية ، لبنان ، 2005 .

7- فريد راغب النجار، ادارة الائتمان القروض المتعثرة، مؤسسة الشهاب الجامعية ، مصر ، 2000.

8- صادق الراشد الشمري ، إ دارة المصارف : الواقع والمتطلبات العلمية ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009.

9- صلاح الدين حسن الرقابة على أعمال البنوك ومنضمات الاعمال، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2011

ثانيا المذكرات والأطروحات.

1- أميرة بن مخلوف ، أليات الحوكمة لادارة المخاطر المصرفيةوتعزيزالاستقرار المالي – دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر – أطروحة دكتوراه غير منشورة، كليةالعلووم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي، الجزائر،2015.

2- بن حليمة هوارية ، واقع وافاق المؤسسة الصيرفية الجزائرية، مذكرة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم علوم التجارة وعلوم التسيير ، تخصص تسيير واقتصاد المؤسسة، جامعة تيارت، 2006.

3- ناريمان بوشوارب، **رأس المال الممتاز ودوره في مواجهة المخاطر البنكية وفق بازل 3**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، ام البواقي ، الجزائر، 2015.

4- هشام بحري، **تسييررأس المال في البنك، دراسة حالة بنك القرض الفلاحي**، مذكرة ماجستير تخصص بنزك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة ، الجزائر، 2006.

5- ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي : بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2012-2013.

6- محمد عبد الحميد عبد الحي ، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة حلب .

7- بن ربيع حنيفة ، بن زابة عبد المالك ، اختبارات التحمل كألية لادارة المخاطر المصرفية، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 09، ديسمبر 2014.

8- المبادئ الإرشادية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية ، (IFSP-13)مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كوالالمبور- ماليزيا، ،2012.

المراجع باللغة الاجنبية

Bank of international settlement – Basel committee on banjing supervision : stress testing principles, October, 2018.

: المو اقع الالكترونية :

منتجات وخدمات مصرف السلام https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-3-28

الملاحق

الملاحق :

الملحق رقم (01): مبادئ لجنة بازل للإشراف البنكي حول الممارسات السليمة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط والإشراف عليها الصادرة سنة 2009.

1	يجب أن تشكل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط جزءا لا يتجزأ من ثقافة الإدارة العامة وإدارة المخاطر في البنك. يجب أن تكون اختبارات القدرة على تحمل الضغوط قابلة للتنفيذ، وتؤثر تحليل نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على قرارات مجلس الإدارة والإدارة العليا. تعد مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ضرورية لتشغيله بفعالية.
2	يجب على البنك أن يدير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تشجع تحديد المخاطر ومراقبتها، توفر نظرة مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى، تحسن رأس المال وإدارة السيولة، وتعزز الاتصال الداخلي والخارجي.
3	يجب أن تأخذ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في الاعتبار وجهات النظر من جميع أنحاء البنك وينبغي أن تغطي مجموعة من وجهات النظر والتقنيات.
4	يجب أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات مكتوبة تنظم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. يجب أن يتم توثيق الاختبار بشكل مناسب.
5	يجب أن يكون لدى البنك بنية تحتية قوية، ومرنة بما يكفي لاستيعاب اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بمستوى مناسب من الدقة.
6	يجب على البنك أن يحافظ ويعمل على تحديث اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الخاص بها بانتظام. ينبغي تقييم فعالية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، فضلا عن قوة العناصر الرئيسية بشكل منتظم ومستقل.
7	يجب أن تغطي اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مجموعة من المخاطر ومجالات العمل على مستوى البنك. يجب أن يكون البنك قادرا على الاندماج بشكل فعال في أنشطة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتقديم صورة كاملة للمخاطر على مستوى البنك.
8	يجب أن تغطي برامج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مجموعة من السيناريوهات بما في ذلك السيناريوهات المستقبلية، وتهدف إلى مراعاة التفاعلات على مستوى النظام وتأثيرات التغذية الرجعية.
9	يجب أن تشتمل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على مجموعة من الأحداث الخطرة، بما في ذلك الأحداث القادرة على توليد أكبر قدر من الضرر سواء من خلال حجم الخسارة أو فقدان السمعة. يجب أن تحدد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أيضا السيناريوهات التي يمكن تشكل تحدى لوجود البنك (اختبارات الضغط العكسي) وبالتالي تكشف عن المخاطر والتفاعلات المخفية بين المخاطر.
10	كجزء من البرنامج الاجمالي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط يجب أن يهدف البنك إلى مراعاة الضغوط المتزامنة في أسواق التمويل والأصول، وتأثير انخفاض السيولة في السوق على تقييم التعرض للمخاطر.
11	يجب النظر في فعالية تقنيات تخفيف المخاطر.
12	يجب أن تغطي اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المنتجات المعقدة والمصممة حسب الطلب مثل التعرضات المضمونة. يجب أن تراعي اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للأصول المورقة الأصول الأساسية، وتعرضها للعوامل التنظيمية السوق، والترتيبات التعاقدية والمحفزات المضمنة، وتأثير الرافعة المالية، لا سيما فيما يتعلق بمستوى التبعية في هيكل الإصدار.
13	يجب أن يغطي برنامج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مخاطر خط الأنابيب ومخاطر تراكم السندات أو القروض. يجب على البنك ادراج مثل هذه المخاطر في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بغض النظر عن احتمالية توريقها.

14	ينبغي أن يعزز البنك منهجياته الخاصة باختبارات القدرة على تحمل الضغوط لالتقاط تأثير مخاطر السمعة. يجب على البنك دمج المخاطر الناشئة عن عناصر خارج الميزانية وغيرها من العناصر المتعلقة باختبارات القدرة على تحمل الضغوط الخاص بها.
15	ينبغي على البنك تعزيز اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للأطراف المقابلة ذات الاستدانة العالية عند النظر في تعرضه لفئات أصول معينة أو حركات السوق وفي تقييم المخاطر المحتملة الخاطئة المتعلقة بتقنيات تخفيف المخاطر.
16	يجب على المشرفين إجراء تقييمات منتظمة وشاملة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط الخاصة بالبنك.
17	يجب أن يطلب المشرفون من الإدارة اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا تم تحديد أوجه قصور في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أو إذا لم تؤخذ نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في الاعتبار بشكل كاف في عملية صنع القرار.
18	يجب على المشرفين تقييم خطورة السيناريوهات على مستوى البنك. قد يطلب المشرفون من البنوك إجراء تحليل الحساسية فيما يتعلق بمحافظ أو معلمات محددة، أو استخدام سيناريوهات محددة أو تقييم سيناريوهات تهدد سلامتها (سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط العكسية).
19	في إطار الركيزة الثانية (عملية المراجعة الإشرافية) لبازل 2، يجب على المشرفين فحص نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنك كجزء من المراجعة الإشرافية لكل من تقييم رأس المال الداخلي للبنك وإدارة مخاطر السيولة. يجب على المشرفين النظر في نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المستقبلية لتقييم مدى الملاءة والسيولة.
20	يجب على المشرفين النظر في تنفيذ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على أساس السيناريوهات الشائعة.
21	يجب على المشرفين الدخول في حوار بناء مع السلطات العامة الأخرى والصناعة لتحديد نقاط الضعف النظامية. كما يجب على المشرفين التأكد من أن لديهم القدرة والمهارات اللازمة لتقييم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الخاصة بالبنك.

Source: Peer review of supervisory authorities' implementation of stress testing principles, Basel Committee on Banking Supervision, April 2012, p-p: 15-16

الملحق رقم (02): تطور مؤشرات الصلابة البنكية في الجزائر للفترة بين 2014-2017.

2017	2016	2015	2014	
19.6	**18.9**	**18.4**	**16**	**معدل الملاءة الاجمالية**
18.9	18.5	17.7	14.9	- البنوك العمومية
18.7	20.4	21.1	20.9	- البنوك الخاصة
15.2	**16.3**	**15.8**	**13.3**	**معدل الملاءة على الغير**
14.6	15.5	14.6	11.7	- البنوك العمومية
17.9	19.6	20.4	20.2	- البنوك الخاصة
34.4	**34.3**	**27**	**21.4**	**المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية**
38.2	39.1	30.5	26.8	- البنوك العمومية
16.2	16.6	16.1	4.6	- البنوك الخاصة
12.3	**11.9**	**9.8**	**9.2**	**معدل المستحقات المصنفة**
12.9	12.4	9.9	9.7	- البنوك العمومية
7.9	8.2	8.7	5.1	- البنوك الخاصة
6	**5.4**	**4**	**3.2**	**معدل صافي المستحقات المصنفة**
6.3	5.5	3.9	3.4	- البنوك العمومية
3.9	4.4	4.8	1.4	- البنوك الخاصة
51.4	**54.5**	**59.2**	**65.2**	**معدل مؤونات المستحقات المصنفة**
51.5	55.3	60.9	64.8	- البنوك العمومية
50.3	64.1	44.7	71.9	- البنوك الخاصة
17.8	**18.1**	**20.3**	**23.6**	**مردودية الأموال الخاصة**
18.7	19	21.8	25.1	- البنوك العمومية
14.7	15.2	16.3	19.6	- البنوك الخاصة
2	**1.9**	**1.8**	**2**	**مردودية الأصول**
1.9	1.7	1.6	1.8	- البنوك العمومية
2.6	2.8	3.2	3.3	- البنوك الخاصة
72.7	**72.6**	**66.8**	**68.5**	**معدل هامش الربح إلى الدخل الإجمالي**
72.2	72.4	65.8	68.4	- البنوك العمومية
74.4	73.7	71.5	69.1	- البنوك الخاصة
37	**34.1**	**40**	**40.7**	**معدل التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي**
34.5	31.3	39.2	40.3	- البنوك العمومية
46.3	46.5	43.4	42	- البنوك الخاصة
23.7	**23.5**	**27.2**	**38**	**معدل الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول**
22.1	22.6	25.9	37	- البنوك العمومية
33.1	29.1	35.9	44	- البنوك الخاصة
53.9	**58.4**	**61.6**	**82.1**	**معدل الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل**
52.2	58.8	60.2	83.4	- البنوك العمومية
61.6	56.2	69.8	75.4	- البنوك الخاصة

source: IMF Country Report. N 168. June 2018. p: 29.

الملحق رقم 03

نتائج صدمات تحليل السيناريو على معدل الملاءة من الشريحة الأولى

الوحدة نسبة مئوية (%)

	قبل الصدمة					بعد السيناريو 01 (زيادة القروض المتعثرة بـ 10 % من اجمالي القروض وانخفاض أسعار الفائدة على القروض 200 نقطة أساس)					بعد السيناريو 02 (زيادة القروض المتعثرة بـ 10 % من اجمالي القروض وارتفاع أسعار الفائدة على الودائع 200 نقطة أساس)				
	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018
BAE	13.06	9.07	9.2	10.14	11	6.48	2.93	1.75	2.24	2.71	4.77	2.18	1.4	1.71	2.38
BNA	8.41	10.83	12.42	11.98	12.08	-0.98	2.52	4.82	3.74	3.62	-0.9	2.3	4.53	3.54	3.47
CPA	10.23	9.43	9.37	10.57	10.68	1.99	0.85	0.54	1.93	2.05	1.22	0.4	0.49	1.76	1.83
البنوك العمومية	**10.56**	**9.77**	**10.33**	**10.89**	**11.25**	**2.49**	**2.1**	**2.37**	**2.64**	**2.79**	**1.69**	**1.63**	**2.14**	**2.34**	**2.56**
ELBARAKA	17.51	15.12	13.99	11.28	11.61	9.6	6.87	5.42	2.1	2.12	4.45	1.66	0.09	-2.44	-2.9
ALSALAM	37.84	39.75	34.4	26.46	18.36	32.48	34.76	28.45	19.15	9.64	32.89	34.87	28.46	18.87	9.75
ABC	32.23	25.78	24.37	23.33	24.43	26.15	18.89	17.07	16.46	17.06	26.28	19	17.18	16.17	17.31
AGB	14.2	14.98	14.38	12.47	12.45	7.03	7.58	7.28	3.81	3.85	6.7	7.3	7.06	3.35	3.59
FRANSABANK	59.67	43.27	33.38	32.29	22.43	56.09	39.84	27.97	26.47	15.57	56.07	39.7	28.05	26.21	15.55
BNP PARIBAS	10.84	11.13	11.97	11.65	13.51	4.26	3.68	4.33	3.68	5.51	3.36	3.15	3.83	3.35	5.13
SOCIETE GENERALE	13.99	13.9	13.05	11.36	11.74	7.38	6.51	5.11	3.02	3.14	6.56	6.15	4.77	2.68	2.92
TRUST	33.95	33.51	32	25.61	22	28.3	27.49	25.92	18.44	14.26	28.69	27.89	26.41	18.92	14.61
البنوك الخاصة	**27.53**	**24.68**	**22.19**	**19.3**	**17.07**	**21.41**	**18.2**	**15.19**	**11.64**	**8.89**	**20.62**	**17.46**	**14.48**	**10.88**	**8.24**
العينة	**22.9**	**20.61**	**18.95**	**17**	**15.48**	**16.25**	**13.81**	**11.69**	**9.18**	**7.23**	**15.46**	**13.14**	**11.11**	**8.55**	**6.69**

SITUATION CUMULATIVE DU CREDIT R'FIG PAR ACTIVITE

Arrêté Au 31/12/2021

ACTIVITE	NBR DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE	Montant remboursé
Céréaliculture	648	165 732 103,24	143 035 565,69	99 531 749,53
Pomme de terre	4	11 361 099,30	11 361 099,30	11 361 099,30
Autre marichages	1	14 600 000,00	/	/
Aviculture	29	556 947 389,68	516 785 687,93	300 476 226,09
Aboriculture	/	/	/	/
Elevage Bovins Laitiers (Aliments)	9	194 982 759,62	194 378 211,32	129 572 291,01
Autre élevages (Aliments +Chepteles)	20	73 792 178,44	45 821 662,99	31 337 916,53
Autre activités (Entreposage frigorifique)	3	23 193 450,00	13 763 700,00	13 763 700,00
TOTAL	714	1 040 608 980,28	925 145 927,23	586 042 982,46

N.B/

SITUATION CUMILATIVE CREDIT "R'FIG" PAR ACTIVITE AU 31/12/2022

Wilaya: M'SILA 028

U: DA

Activité Financée	Nbre de dossiers	Montant accordé	Montant utilisé	Montant remboursé	Montant impayés
CEREALICULTURE	700	181 325 615,54	159 329 387,58	114 226 816,61	28 868 522,08
POMME DE TERRE	4	11 361 099,30	11 361 099,30	11 361 099,30	0,00
AUTRES MARAICHAGE	1	14 600 000,00	0,00	0,00	0,00
AVICULTURE	32	779 247 389,68	596 685 687,93	465 771 015,09	51 014 672,84
ARBORICULTURE	0	0,00	0,00	0,00	0,00
ELEVAGE BOVINS LAITIERS (Aliments)	9	194 982 759,62	194 378 211,32	129 579 303,19	2 798 908,13
AUTRES ELEVAGES (Aliment+cheptel)	20	73 792 178,44	45 821 662,99	39 503 416,53	3 166 263,23
AUTRES ACTIVITES (Entrep. Frigo)	3	23 193 450,00	13 763 700,00	13 763 700,00	0,00
Total Wilaya	**769**	**1 278 502 492,58**	**1 021 339 749,12**	**774 205 350,72**	**85 848 366,28**

SITUATION CUMILATIVE CREDIT "R'FIG" PAR ACTIVITE AU 31/12/2023

Wilaya: M'SILA 028

U: DA

Activité Financée	Nbre de dossiers accordés	Montant accordé	Nbre de dossiers utilisés	Montant utilisé	Nbre de dossiers remboursés	Montant remboursé	Nbre de dossiers impayés	Montant impayés
CEREALICULTURE	958	248 915 254,33	834	219 776 893,51	718	165 348 892,29	154	35 852 562,27
POMME DE TERRE	4	11 361 099,30	4	11 361 099,30	4	11 361 099,30	0	0,00
AUTRES MARAICHAGE	2	18 050 000,00	1	3 450 000,00	1	3 450 000,00	0	0,00
AVICULTURE	39	947 724 939,68	33	783 680 375,32	30	701 725 851,26	3	20 154 586,86
ARBORICULTURE	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
ELEVAGE BOVINS LAITIERS (Aliments)	11	470 697 970,62	9	423 115 211,32	8	332 579 303,19	2	2 798 908,13
AUTRES ELEVAGES (Aliment+cheptel)	25	469 719 667,44	13	239 301 512,87	11	187 683 266,41	1	3 166 263,23
AUTRES ACTIVITES (Entrep. Frigo+Transf. Dattes)	4	173 193 450,00	2	13 763 700,00	2	13 763 700,00	0	0,00
Total Wilaya	**1 043**	**2 339 662 381,37**	**896**	**1 694 448 792,32**	**774**	**1 415 912 112,45**	**160**	**61 972 320,49**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: عبد الودود شنان ..... اللقب: يونس بوجمعة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200360638 ..... والصادرة بتاريخ: 2016.04.25 .....

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور واختبارات الشفافية في مواجهة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين بنك عام وبنك خاص بالمنطقة الرمادية - معرفة السلم وكالة المسيلة .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

الإمضاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: ياسين ..... اللقب: لجوزي .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 210286433 ..... والصادرة بتاريخ: .....

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور اختيارات الضغط في مواجهة المخاطر المنجرة دراسة مقارنة بين
بنك محلي وبنك خاص
بنك الجزائر والبنك البريد ومصرف السلام وكالة المسيلة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

الإمضاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

رقم: ..... / .....

المسيلة في: 24/01/2023

إلى السيد المحترم: مدير مصرف السلام
فرع المسيلة

الموضوع : طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزء أساسي من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة – للطلبة المذكورين أدناه – على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	يونس بوعصيدة عبد النور عثمان	200360638	
2	ياسمينة لجرف	210286423	

عنوان البحث: دور واختبارات الصفوة في إدارة المخاطر للبنوك التجارية
دراسة مقارنة بين بنك عام وبنك خاص

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	إدارة القسم (الختم والإمضاء)
	مصرف السلام - الجزائر فرع المسيلة 02801 AL SALAM BANK - ALGERIA سهيل عثماني مدير فرع فرع المسيلة	

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

رقم: ...../...../.....

المسيلة في: .....

إلى السيد المحترم: مدير المعهد الجهوي
للإستغلال BADR المسيلة 028

الموضوع : طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزء أساسي من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة – للطلبة المذكورين أدناه – على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	ياسمين لجرب	210286423	
2	يونس بوعصيدة عبد النور عثماني	200360698	

عنوان البحث: دور الإنتاج الصيدلاني في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية دراسة مقارنة بين مؤسستي عكم وصيدال

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	إدارة القسم (الختم والإمضاء)
	M. AIT SI MAMMAR Sous Directeur Support	

Avis favorable pour 2 séances de lundi à définir par Mr GUENAOUI Salim les jours